JANUARY 2020

PEACE TO PROSPERITY

A New Paradigm for Palestinian People

الجزء أ

إطار العمل السياسي

AL MAYADEEN

قائمة المصطلحات

القدس: مصطلح يحمل المعنى المنصوص عليه في القسم 5

الخريطة المفاهيميّة: مصطلح يحمل المعنى المنصوص عليه في القسم 4

مجلس العبور: مصطلح يحمل المعنى المنصوص عليه في القسم 8

معايير غزّة: مصطلح يحمل المعنى المنصوص عليه في القسم 9

قوّات الدفاع الإسرائيلي: مصطلح يحمل المعنى المنصوص عليه في القسم 1

الصندوق الدولي: مصطلح يحمل المعنى المنصوص عليه في القسم 4

معاهدة السلام الإسرائيليّة الأردنيّة: تعني معاهدة السلام بين دولة إسرائيل والمملكة الأردنيّة الهاشميّة في تاريخ 26 تشرين الأوّل/ أكتوبر 1994.

اتّفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني: مصطلح يحمل المعنى المنصوص عليه في القسم 3

الهيئة المشتركة لتطوير السياحة في القدس (JTDA): مصطلح يحمل المعنى المنصوص عليه في القسم 5

المواقع المقدّسة للمسلمين: تشير إلى "المواقع المقدّسة للمسلمين" التي تنصّ عليها معاهدة السلام الإسرائيليّة الأردنيّة.

منظّمة الأمن والتعاون في الشرق الأوسط (OSCME): مصطلح يحمل المعنى المنصوص عليه في القسم 19

رواتب الأسرى والشهداء: مصطلح يحمل المعنى المنصوص عليه في القسم 23

صندوق اللاجئين الفلسطينيين: مصطلح يحمل المعنى المنصوص عليه في القسم 16

قوى الأمن التابعة للسلطة الفلسطينيّة (PASF): مصطلح يحمل المعنى المنصوص عليه في القسم 1

لجنة مراجعة: مصطلح يحمل المعنى المنصوص عليه في القسم 7

لجنة الأمن الإقليمي (RSC): مصطلح يحمل المعنى المنصوص عليه في القسم 7

المعايير الأمنيّة: مصطلح يحمل المعنى المنصوص عليه في القسم 7

دولة فلسطين: في مجمل أقسام هذه الرؤية، يشير مصطلح "دولة فلسطين" إلى دولة مستقبليّة غير موجودة حاليًا ستُقدم الولايات المتّحدة على الاعتراف بها فقط في حال استيفاء المعايير الموضّحة في هذه الرؤية على نحو مرضٍ.

الخطّة الاقتصاديّة لترامب: مصطلح يحمل المعنى المنصوص عليه في القسم 6

الأونروا: تعني وكالة الأمم المتّحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين

الرؤية: مصطلح يحمل المعنى المنصوص عليه في القسم

AL MAYADEEN

القسم الأوّل
المقدمة [1]

الخلفيّة

عانى كلّ من الإسرائيليين والفلسطينيين إلى حدٍ كبير بسبب نزاعهم القائم منذ زمن بعيد وبلا نهاية منظورة. إذ لما يقارب قرنًا من الزمن، ناقش القادة الدوليّون والدبلوماسيون والعلماء القضايا المطروحة وحاولوا حلّ هذا الصراع. وخلال هذه الفترة، تغيّر وجه العالم تمامًا، وكذلك تبدّلت التحدّيات الأمنيّة التي تواجه الشرق الأوسط. وبقي كثير من القضايا المتنازع عليها على حالها عمومًا، ومتعسّرة كثيرًا. لكن قد حان الوقت لإنهاء هذا الصراع، وإطلاق العنان للإمكانات البشريّة وللفرص الاقتصاديّة الهائلة التي يوفرها السلام للإسرائيليين والفلسطينيين والمنطقة ككلّ. وعلى مرّ العقود، طُرحت مقترحات وأفكار كثيرة، غير أنّ هذه الخطط تضمّنت عناصر كانت غير قابلة للتحقيق بالنظر إلى الوقائع على الأرض وفي الشرق الأوسط الأوسع. وعلى الرغم من أنّ لا خطّة تستطيع أن تمنح أيًا من الطرفين كلّ ما يريد، نستعرض فيما يلي ما نرى أنّها الحصيلة الأفضل والأكثر واقعيّة وقابليّة للتحقيق بالنسبة إلى الطرفين.

يتمتع الفلسطينيون بتطلّعات لم تتحقق، بما في ذلك الحق في تقرير المصير، وتحسين المستوى المعيشي، والارتقاء الاجتماعي، واكتساب مكانة محترمة في المنطقة وبين دول العالم. ويرغب كثير من الفلسطينيين في السلام، ويدركون ما ينتظرهم من فرص اقتصاديّة وفوائد اجتماعيّة هائلة إذا كان من الممكن تطبيع العلاقات مع دولة إسرائيل. وتمثّل غزّة حالة معقّدة جدًا. إذ إنّها تخضع لسيطرة حماس، وهي منظّمة إرهابيّة، ونتيجةً لسياسات حماس بات القطاع على شفير أزمة إنسانيّة. لذا حان الوقت لمساعدة الفلسطينيين على صنع مستقبل ملؤه التفاؤل والازدهار وتمكينهم من الانضمام إلى نادي الأمم.

حقّقت دولة إسرائيل السلام مع اثنين من جيرانها. إذ حققت السلام مع جمهوريّة مصر العربيّة عام 1979، وحققت السلام مع المملكة الأردنيّة الهاشميّة عام 1994، وذلك بعد أن خاضت دولة إسرائيل ضدّهما حروبًا عدة ومناوشات حدوديّة كثيرة. كذلك استبدلت دولة إسرائيل مناطق كبيرة من أجل السلام، مثلما فعلت عندما

معاني الكلمات المكتوبة كأسماء علم هنا هي تلك الواردة في قائمة المصطلحات.

انسحبت من شبه جزيرة سيناء مقابل تحقيق السلام مع جمهوريّة مصر العربيّة. وبالرغم من أنّ المواطنين الإسرائيليين قد عانوا كثيرًا نتيجة للعنف والإرهاب، لا يزالون يرغبون في تحقيق السلام. وقد أسهم اتّفاقا السلام هذان اللذان ناهزا اليوم 40 و25 عامًا، في الحفاظ على حياة المواطنين في إسرائيل والأردن ومصر وتحسينها.

حال الصراع بين دولة إسرائيل والفلسطينيين دون تطبيع بلدان عربيّة أخرى علاقاتها بالأولى، والسعي معًا إلى الاستقرار والأمن والازدهار في المنطقة. ويتمثل أحد أسباب عسر هذه المشكلة بالدمج بين نزاعين منفصلين: التنازع بين إسرائيل والفلسطينيين حول مسائل الأراضي والأمن واللاجئين، والتنازع الديني بين إسرائيل والعالم الإسلامي بشأن السيطرة على الأماكن ذات الأهميّة الدينيّة. ولم يؤدِّ غياب العلاقات الرسميّة بين إسرائيل ومعظم البلدان الإسلاميّة والعربيّة سوى إلى تفاقم الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين. نرى أنّه في حال أقدم عدد أكبر من البلدان الإسلاميّة والعربيّة على تطبيع العلاقات مع إسرائيل، فسيسهم ذلك في التوصل إلى تسوية عادلة ومنصفة للصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فضلًا عن أنّه سيمنع المتطرّفين من استخدام هذا الصراع لزعزعة استقرار المنطقة.

أوسلو

في عام 1993، توصّلت دولة إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة إلى اتفاق كان الأوّل من بين اتّفاقات مؤقّتة عدّة، تُعرف معًا باسم اتّفاقات أوسلو.

استعرض رئيس مجلس الوزراء إسحق رابين، الذي وقّع اتفاقات أوسلو، والذي قدم حياته عام 1995 فداء قضيّة السلام، في خطابه الأخير أمام الكنيست الإسرائيلي رؤيته فيما يتعلّق بالتسوية النهائية للصراع. فقضت رؤيته بأن تظل القدس موحّدة تحت الحكم الإسرائيلي، وأن يجري ضمّ أجزاء الضفّة الغربية التي يقطنها عدد كبير من اليهود وغور الأردن إلى إسرائيل، بينما يخضع ما تبقى من أراضي الضفّة الغربيّة وغزّة إلى حكم ذاتي مدني فلسطيني في إطار "ما هو أقل من دولة"، وفقًا لوصفه. ومثّلت رؤية رابين الأسس التي استند إليها الكنيست للموافقة على اتفاقات أوسلو، ولم تلقَ هذه الرؤية رفض القيادة الفلسطينيّة حينذاك.

وينصّ أحد أهم التفاهمات في تلك الاتفاقات على التعاون الأمني بين قوّات الدفاع الإسرائيليّة ("جيش الدفاع الإسرائيلي")، وقوى الأمن التابعة للسلطة الفلسطينيّة ("PASF"). ولم يكن هذا التعاون الأمني مثاليًا، ومن أنّه كان عرضة لمنازعات دورية، وجرى حتّى تعليق العمل فيه، إلا أنّه أسهم في السنوات الأخيرة في تعزيز الاستقرار إلى حد كبير في الضفّة الغربيّة بالنسبة إلى الفلسطينيين والإسرائيليين على حدٍ سواء. وتعطي قوات جيش الدفاع الإسرائيلي وقوى الأمن التابعة للسلطة الفلسطينيّة على العمل معًا على نحو تعاوني أملًا في إمكانيّة تجاوز التحدّيات الأمنية في اتّفاق سلام نهائي بين الإسرائيليين والفلسطيني.

في المقابل، تركت اتّفاقات أوسلو تركت مسائل رئيسة عدّة معلّقة لحين استكمال المفاوضات على الوضع الدائم، بما في ذلك، من باب التعداد لا الحصر، مسائل الحدود والأمن واللاجئين والقدس. ولم تشقّ تلك الاتّفاقات طريقًا فاعلًا لإزالة فتيل بعض الأزمات كتلك التي نشأت أثناء تنفيذ أوسلو، بما في ذلك موجات الترهيب والعنف. وكرّس أشخاص كثيرون أذكياء ومتفانين حياتهم بحثًا عن "الصفقة النهائيّة"، لكنّ المطلوب، أي التوصّل إلى اتّفاق شامل، لطالما كان بعيد المنال، وقد أعاقت موجات الترهيب والعنف المسار إلى حدٍ بعيد. والاتفاق الشامل وحده، إلى جانب خطّة اقتصاديّة صلبة للفلسطينيين وغيرهم، كفيلان بتحقيق سلام دائم للطرفين.

AL MAYADEEN

حلّ دولتين يتّصف بالواقعيّة

إنّ المبادئ المنصوص عليها في هذه الرؤية من أجل السلام والازدهار ومستقبل أكثر إشراقًا (**"الرؤية"**)، مصمّمة على نحو يضمن مصلحة الفلسطينيين والإسرائيليين والمنطقة ككلّ. وتتعامل هذه الرؤية مع الوقائع الراهنة، وتوفّر للفلسطينيين، الذين ليس لديهم دولة بعد، سبيلًا إلى حياة وطنيّة كريمة، وتضمن لهم الاحترام والأمن والفرص الاقتصاديّة، فضلًا عن أنّها تضمن أمن إسرائيل في الوقت نفسه.

فضلًا عن أنّ الحل الواقعي هو حلّ يمنح الفلسطينيين كلّ المقدرات ليحكموا أنفسهم، لكن ليس الصلاحيات التي تمكنهم من تهديد إسرائيل. يستلزم هذا بالضرورة تقييد بعض الصلاحيات السيادية في المناطق الفلسطينية (المشار إليها من الآن فصاعدا باسم "الدولة الفلسطينية") مثل الحفاظ على المسؤولية الأمنية الإسرائيلية والسيطرة الإسرائيلية على المجال الجوي غرب غور الأردن. وتقدم هذه الرؤية طرحًا واقعيًا لحل الدولتين حيث تعيش دولة فلسطين الآمنة والمزدهرة بسلام إلى جانب دولة إسرائيل الآمنة والمزدهرة في منطقة آمنة ومزدهرة.

AL MAYADEEN

لكن في يومنا هذا، يبدو هذا المفهوم بعيدًا كلّ البعد عن الواقع. فغزّة والضفّة الغربيّة منقسمتان سياسيًا. إذ تخضع غزّة لإدارة منظّمة حماس الإرهابيّة التي أطلقت آلاف الصواريخ على إسرائيل وقتلت مئات الإسرائيليين. وفي الضفّة الغربيّة، تعاني السلطة الفلسطينيّة فشل المؤسّسات وتفشّي الفساد.

وتشجع قوانين السلطة الإرهاب كما تعزز وسائل الإعلام والمدارس الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينيّة ثقافة التحريض. إذًا هو غياب المساءلة وسوء الحوكمة ما أدى إلى هدر مليارات الدولارات، وهو ما يحول دون تدفق الاستثمارات الكفيلة بازدهار الفلسطينيين إلى هذه المناطق.

يستحق الفلسطينيون مستقبلًا أفضل، ويمكن لهذه الرؤية أن تساعدهم على تحقيق ذلك المستقبل. كما ينبغي على القادة الفلسطينيين أن يتبنّوا السلام من خلال الاعتراف بإسرائيل بصفتها الدولة اليهوديّة، ورفض الإرهاب في جميع أشكاله، والسماح باعتماد ترتيبات خاصّة تلبّي الاحتياجات الأمنيّة الحيويّة لإسرائيل والمنطقة، وبناء مؤسّسات فاعلة واختيار الحلول العمليّة. وفي حال اتباع هذه الخطوات واستيفاء المعايير المنصوص عليها في هذه الرؤية، ستدعم الولايات المتّحدة عندئذ إقامة دولة فلسطينيّة.

وتركّز هذه الرؤية على الأمن، وتوفّر للفلسطينيين فرصة لتقرير المصير وفرصة اقتصاديّة مهمة. ونؤمن بأنّ هذا التصميم سيسمح بتنفيذ هذه الرؤية بنجاح. كما توفّر هذه الرؤية فوائد إيجابيّة للمملكة الأردنيّة الهاشميّة وجمهوريّة مصر العربيّة وبلدان أخرى في جميع أنحاء المنطقة.

فرص التعاون الإقليمي

عرف الشرق الأوسط تحوّلات كبرى منذ بداية هذا الصراع. وخلال مواجهة التهديدات المشتركة والسعي إلى تحقيق المصالح المشتركة، فظهرت فرص وتحالفات كان من غير الممكن تخيّلها سابقًا. فعلى سبيل المثال، ولّدت التهديدات التي يفرضها النظام الراديكالي في إيران واقعًا جديدًا، فباتت التهديدات الأمنية أكثر تشابهًا اليوم بين دولة إسرائيل وجيرانها العرب. وفي حال تحقيق السلام، قد يسهم التعاون الاقتصادي والأمني بين دولة إسرائيل وجيرانها العرب في بناء شرق أوسط مزدهر تجمعه رغبة مشتركة في تحقيق الأمن والاستفادة من الفرص الاقتصاديّة. ويمكن لهذه الرؤية، في حال تنفيذها، أن تتيح تشغيل الرحلات الجويّة المباشرة بين دولة إسرائيل وجيرانها، لنقل الأشخاص وللتجارة، فضلًا عن تمكين ملايين الأشخاص من زيارة الأماكن الدينيّة المقدّسة في أديانهم المختلفة.

رؤية اقتصادية لمستقبل مزدهر

لقد وضعنا رؤية اقتصاديّة مفصّلة لما يمكن أن يكون عليه مستقبل الفلسطينيين في حال تحقيق السلام. وقد ساد مفهوم خاطئ بأنّ إسرائيل وحدها تتحمّل مسؤوليّة افتقار الشعب الفلسطيني إلى الفرص. ومن شأن تسوية مسائل الوضع النهائي بالطريقة الموضّحة في هذه الرؤية أن توجد الظروف اللازمة لتبدأ الاستثمارات بالتدفّق إلى المنطقة. وحسب تقديرنا، سيحدث الجمع بين هذا الحل السياسي والرؤية الاقتصاديّة للاستثمارات والإصلاحات الحكوميّة التي وضعناها نموًا اقتصاديًا تاريخيًا. كذلك نقدّر أنّ الناتج المحلّي الإجمالي الفلسطيني الذي يعاني ركودًا، قد يتضاعف خلال 10 سنوات، ليوفّر أكثر من مليون فرصة عمل جديدة، ويخفض معدّل البطالة إلى ما دون 10 في المائة، ومعدّل الفقر إلى النصف. وهذه الخطة جاهزة للتنفيذ في حالة تحقيق السلام وفق شروط تتماشى مع هذه الرؤية.

القسم الثاني
النهج المتّبع

لا نؤمن في أنّه من المقدّر للأطراف في المنطقة أن تعيش في صراع أبدي بسبب تنوّعها الاثني والديني. ففي التاريخ أمثلة كثيرة عن كيف عاش اليهود والعرب، واليهود والمسلمين والمسيحيين في وئام نسبي في هذه المنطقة. ونأمل أن تنتج هذه الرؤية مستقبلًا تعيش فيه جميع شعوب المنطقة معًا في سلام وازدهار.

وضعنا هذه الرؤية مؤمنين بإمكانيّة أن ينعم الفلسطينيّون والإسرائيليون على حد سواء بمستقبل يكلّله السلم والازدهار. وترمي هذه الرؤية إلى أن يقرأ الناس ويفهموا ويتخيّلوا كيف يمكن لمفاهيمها أن تحدث تحسّنًا فعليًا كبيرًا في حياتهم. وفي رأينا، ستفوق مكاسب كلا الجانبين تقديماتهما. وبالاستناد إلى هذا النهج، نشجّع الجميع على التحلّي بأمانة فكريّة، وبانفتاح على الأفكار الجديدة، واستعداد للمشاركة في هذه الرؤية واتّخاذ خطوات شجاعة نحو مستقبل أفضل لأنفسهم ولأجيال المقبلة. انطلاقا من الدروس المستقاة من جهود الماضي وتيمنًا بالمبادئ البراغماتيّة، نقارب هذا الصراع مسترشدين بالبنود التالية:

نظرة عامّة إلى مساعي الأمم المتّحدة

منذ عام 1946، أصدرت الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة نحو 700 قرار، وأصدر مجلس الأمن أكثر من 100 قرار فيما يتعلّق بهذا الصراع. لكنّ قرارات الأمم المتحدة غير متّسقة في بعض الأحيان، وأحيانًا ما تكون محدّدة زمنيًا، وكانت قاصرة عن تحقيق السلام. فضلًا عن أنّ الأطراف المختلفة قد طرحت تفسيرات متعارضة لبعض من أهم قرارات الأمم المتّحدة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة رقم 242. وبالفعل، كان لعلماء القانون الذين عملوا مباشرةً على قرارات حاسمة للأمم المتحدة وجهات نظر مختلفة حول معناها وأثرها القانوني.

في حين نحترم الدور التاريخي للأمم المتّحدة في عمليّة السلام، هذه الرؤية ليست تكرارًا لقرارات الجمعيّة العامّة ومجلس الأمن وغيرها من القرارات الدوليّة بشأن هذا الموضوع، لأنّ هذه القرارات لم ولن تضع حدًا للصراع. ولفترة طويلة جدًا، سمحت هذه القرارات للزعماء السياسيين أن يتجنّبوا التعامل مع تعقيدات هذا الصراع، بدلًا من السماح بشقّ مسار فعلي نحو السلام.

الوقائع الراهنة

كلّ من الإسرائيليين والفلسطينيين ثابت على مواقف تفاوضيّة منذ فترة طويلة، لكن على الطرفين أن يدركا أيضًا أنّ المساومة ضروريّة لإحراز تقدّم. ولا مهرب من أن يدعم كلّ طرف بعض جوانب هذه الرؤية ويعارض بعضها، لكن من ضروري تقييم الرؤية بصورة كليّة. وتقدّم هذه الرؤية مجموعة من الحلول الوسطى التي يجدر بالطرفين دراستها من أجل المضي قدمًا والسعي إلى صناعة مستقبل أفضل يفيدهما وآخرين في المنطقة.

سيجري إبرام اتفاقيّة سلام فقط عندما يدرك كلّ طرف أنّه أفضل حالًا في ظلّ اتّفاق سلام ممّا هو من دونه، حتّى لو استدعى إبرامه مساومات صعبة. إذ سيؤدي السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين إلى تحسينات اجتماعيّة واقتصاديّة كبيرة واستقرار وأمن للإسرائيليين والفلسطينيين على حدٍ سواء.

يستفيد البعض من الوضع الراهن، وبالتالي يسعون إلى الحؤول دون حدوث التغيير الذي يفيد الطرفين.

لن يأتي تكرار السِيَر الماضية حول الصراع بأي نتيجة، بل لوضع حدٍ لهذا الصراع، لا بدّ من حلّ تقدّمي مكرّس لتحسين الأمن ونوعيّة الحياة، مع احترام التاريخ والأهميّة الدينيّة للمنطقة بالنسبة إلى شعوبها.

‹ لم تنجح الاتّفاقات الإطاريّة المحدودة والمقترحات الغامضة ذات الصياغة المعقّدة، التي لا تتضمن سوى مفاهيم متقدّمة، والتي تترك الخلافات ليجري حلّها لاحقًا. أمّا هذه الرؤية، فتتناول جميع القضايا الرئيسة على نحو مباشر في محاولة لحلّ الصراع فعلًا.

‹ لن يحلّ وضع حدٍ لهذا الصراع جميع النزاعات الأخرى في المنطقة، غير أنّه سيسهم في إبطال ذريعة تستخدمها جهات سيّئة لإذكاء المشاعر وتبرير السلوك المتطرّف. كذلك، سيكون لذلك تأثير إيجابي سيعزّز الاستقرار والأمن والازدهار في المنطقة.

‹ سيؤثّر اتّفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني بشدّة وعمق في الإسرائيليين والفلسطينيين. فالإسرائيليون والفلسطينيون هم الذين سيتعيّن عليهم العيش في ظلّ تبعات اتّفاق السلام، لذا الإسرائيليون والفلسطينيون أنفسهم هم من ينبغي أن يكونوا راضين عن المزايا والتسويات التي ينطوي عليها اتّفاق السلام. وعلى الإسرائيليين والفلسطينيين أن يكيلوا هذه المنافع والحلول الوسطى، التي يمكن أن تخلق مستقبلًا أفضل بكثير لهم وللأجيال المقبلة مقارنة بحالهم في ظلّ الصراع الذي قد يستمرّ لأجيال.

‹ تمثّل دور الوساطة الذي أدّته الولايات المتّحدة في هذه العملية في جمع الأفكار من جميع أنحاء العالم وتجميعها، واقتراح مجموعة مفصّلة من التوصيات التي يمكن أن تحل الصراع بشكل واقعي ومناسب. كذلك ينطوي دور الولايات المتّحدة على العمل مع بلدان ومنظّمات أخرى تملك نيّة حسنة لمساعدة الطرفين في الوصول إلى حل للصراع. لكن وحدهم الإسرائيليّون والفلسطينيّون هم القادرون على اتّخاذ قرار لإقامة سلام دائم معًا. ويجدر بالطرفين نفسيهما التوصّل إلى التفاصيل النهائيّة الدقيقة في اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني.

‹ يمتدّ خط الصدع الأساسي في الشرق الأوسط اليوم بين القادة الذين يرغبون في إيجاد فرصًا اقتصاديّة وحياة أفضل لشعوبهم، وبين أولئك الذين يتلاعبون بالدين والأيديولوجيا بهدف إثارة النزاعات وإعذار إخفاقاتهم. وفي حين تراعي هذه الرؤية الأيديولوجيّات والمعتقدات الدينيّة والمزاعم التاريخيّة، تركّز على نحو أساسي على إعطاء الأوليّة لاهتمامات الناس وتطلّعاتهم.

‹ بدأنا فصلًا جديدًا في تاريخ الشرق الأوسط، يدرك فيه القادة الشجعان أنّ التهديدات الجديدة والمشتركة قد ولّدت حاجة إلى المزيد من التعاون الإقليمي. وقد شجّعت إدارة ترامب كثيرًا على ذلك.

كانت البلدان العربيّة في المنطقة رهينة هذا النزاع وتدرك أنّه يمثل عبئا ماليًا غير محدود بالنسبية إليها في حال بقي بلا حل. وتُظهر بلدان عربيّة كثيرة استعدادًا لحل الصراع العربي الإسرائيلي، وترغب في التعاون مع إسرائيل والتركيز على القضايا الخطيرة التي تواجه المنطقة.

AL MAYADEEN

التطلّعات المشروعة التي يملكها الطرفان

› في حين لم يملك الفلسطينيون دولة يومًا، إنّ رغبتهم في حكم أنفسهم وتحديد مصيرهم بأنفسهم هي رغبة مشروعة. ولا بدّ من تناول رغبة الفلسطينيين المشروعة في تقرير المصير في أي اتّفاق سلام عملي. وتتعامل هذه الرؤية مع هذه المخاوف المشروعة من خلال جملة من الإجراءات من بينها تعيين الأراضي لدولة فلسطينيّة مستقبليّة، وتعزيز مؤسّسات الحكم الذاتي الفلسطينيّة، ومنح الفلسطينيين الوضع القانوني والمكانة الدوليّة لدولة، مع ضمان وضع ترتيبات أمنية صلبة، وبناء شبكة مبتكرة من الطرق والجسور والأنفاق التي تتيح للفلسطينيين حريّة التنقّل.

› تملك دولة إسرائيل رغبة مشروعة في أن تكون دولة قوميّة لليهود، وأن يجري الاعتراف بهذا الوضع في جميع أنحاء العالم.

› ترمي هذه الرؤية إلى تحقيق الاعتراف المتبادل بدولة إسرائيل دولةً قوميّةً لليهود، وبدولة فلسطين دولةً قوميّة للشعب الفلسطيني، على أن يتمتّع جميع مواطني الدولتين بحقوق مدنيّة متساوية.

› تهدف هذه الرؤية جعل البلدان التي لا تعترف حاليًا بدولة إسرائيل ولا تجمعها فيها علاقة تعترف بها وتطبّع العلاقات معها.

› تهدف هذه الرؤية إلى جعل البلدان التي لا تعترف حاليًا بدولة فلسطين ولا تجمعها بالفلسطينيين علاقة تعترف بها وتطبّع العلاقات معها.

AL MAYADEEN

أولويّة السلام

› حتّى في حال التوصّل إلى اتّفاق سلام شامل بين دولة إسرائيل ودولة فلسطين ودول عربيّة أخرى، فالحقيقة هي أنّه دائمًا ما سيبقى أطراف يرغبون في تقويض الأمن والاستقرار. وتراعي الرؤية هكذا واقع.

› ليس من المُفترض أن يُطلب من أي حكومة المخاطرة بسلامة مواطنيها وأمنهم، ولا سيّما دولة إسرائيل، وهي بلد واجه منذ نشأته حتّى يومنا هذا أعداء يدعون إلى محوه. كذلك مرّت إسرائيل بتجربة مريرة عند الانسحاب من أراضٍ استُخدمت بعد ذلك لشن هجمات ضدّها.

› تواجه دولة إسرائيل تحديات جغرافيّة وجيو-استراتيجيّة استثنائيّة. فببساطة، هامش الخطأ معدوم بالنسبة إليها. وبقدر ما تشكّل غزة، التي تديرها حماس، خطرًا على دولة إسرائيل، فمن الممكن لنظام مماثل في الضفّة الغربيّة أن يشكّل تهديدًا وجوديًا لها.

› من الضروري أن تتمتّع دولة فلسطينيّة يجري إنشاؤها بموجب اتفاق السلام بالمقوّمات اللازمة للنجاح، وأن تتمتّع بالسلم والأمن، لا أن تكون منصّة لعدم الاستقرار والنزاعات.

› لا يمكن للولايات المتحدة أن تطلب من أي دولة، ناهيك عن دولة إسرائيل، أحد حلفائها المقرّبين، تقديم تنازلات من شأنها أن تؤدّي إلى تفاقم الوضع الأمني المحفوف بالمخاطر بالفعل. فلن تطلب الولايات المتّحدة من إسرائيل التوصّل إلى أي تسوية إلّا إذا كان ذلك يعزّز أمن دولة إسرائيل وشعبها على المدى القصير والطويل. وقد صُمّمت هذه الرؤية انطلاقًا من هذه الروحية، ويجدر بجميع البلدان الأخرى أن تتّبع النهج نفسه.

› انتشر خطر الإرهاب في جميع أنحاء العالم. وتنسّق الحكومات اليوم معًا على نحو وثيق للاستفادة من خبراتها الاستخباريّة من أجل محاربة الإرهاب. ومن الضروريّ أن تدين الحكومات بوضوح جميع أشكال الإرهاب، وأن تعمل معًا لمحاربة الإرهاب العالمي.

› يستفيد كلّ من الإسرائيليين والفلسطينيين (وكذلك المنطقة المحيطة) بشكل كبير من تعزيز الأمن. وحماية الفلسطينيين تحمي الإسرائيليين، وكذلك حماية الإسرائيليين تحمي الفلسطينيين أيضًا.

› عزّز التعاون لمحاربة الإرهاب بين دولة إسرائيل والمملكة الأردنيّة الهاشميّة وجمهوريّة مصر العربيّة وغيرها من بلدان المنطقة أمن كلّ من هذه البلدان. وهذه الرؤية مبنيّة على الإيمان بأنّ هذا التعاون بين دولة إسرائيل ودولة فلسطين سيصبّ في مصلحة كلا الدولتين. ويعطي التنسيق الحالي بين الإسرائيليين والفلسطينيين أملًا في إمكانيّة تحقيق ذلك.

AL MAYADEEN

‹ طُوّرت هذه الرؤية على نحو يأخذ في عين الاعتبار الاحتياجات الأمنيّة الحاليّة والتهديدات الاستراتيجيّة المستقبليّة للإسرائيليين والفلسطينيين والمنطقة.

مسألة الأرض والحق بتقرير المصير والسيادة

‹ يتطلّب أي اقتراح سلام واقعي من دولة إسرائيل التوصّل إلى تسويات إقليميّة مهمّة يمكن من خلال أن يحظى الفلسطينيون بدولة تتمتّع بمقوّمات البقاء، وتحترم كرامتهم وتلبّي تطلّعاتهم الوطنيّة المشروعة.

‹ الانسحاب من الأراضي التي احتُلّت في حرب دفاعيّة أمر نادر في التاريخ. ولا بدّ من إدراك أنّ دولة إسرائيل قد سبق أن انسحبت من 88٪ على الأقل من الأراضي التي احتلّتها عام 1967. وتنصُّ هذه الرؤية على قيام دولة إسرائيل بنقل مساحة كبيرة - وهي أراضٍ طرحت إسرائيل مزاعم قانونيّة وتاريخيّة محقّة تخوّلها السيطرة عليها، فضلًا عن أنّها تمثّل جزءًا من أراضي أجداد الشعب اليهودي - ولا بدّ من اعتبار تخلّيها عنها تنازلاً مهمًا.

‹ يجب ألاّ يقتضي السلام طرد الناس من منازلهم، عربًا كانوا أم يهودًا. فيتعارض تصرّف من هذا القبيل مع فكرة التعايش، ومن شأنه أن يزيد من احتمال حدوث اضطرابات مدنيّة.

‹ تخلق ممرّات النقل التي تنصّ عليها هذه الرؤية صلات نقل تحدّ كثيرًا من الحاجة إلى نقاط التفتيش وتعزز إلى حدٍّ كبير إمكانيّة تنقّل الشعب الفلسطيني، ونوعيّة حياته ونشاطاته التجاريّة.

‹ يشكل الحق في تقرير المصير السمة المميزة للأمم. لذا ترمي هذه الرؤية إلى تحقيق ممارسة تقرير المصير إلى الحد الأقصى، مع الأخذ في عين الاعتبار كلّ العوامل ذات الصلة.

‹ السيادة مفهوم لا شكل محدّد له تطوّر على مر الزمن. ومع تزايد اعتماد البلدان المتبادل أحدها على الآخر، يختار كلّ بلد التعامل مع غيره من خلال إبرام اتفاقات تحدد المعايير الضروريّة لكلّ منهما. وعرقل اعتبار السيادة مفهومًا جامدًا ذا تعريف ثابت المفاوضات السابقة من دون داعٍ. لكنّ الشواغل العمليّة والتشغيليّة التي تؤثر في الأمن والازدهار هي المسائل الأهم.

مسألة اللاجئين

- يعاني المجتمع الدولي لتأمين أموال كافية لتلبية احتياجات أكثر من 70 مليون لاجئ ومشرّد في العالم اليوم. ففي عام 2020 وحده، طلبت الأمم المتّحدة أكثر من 8.5 مليار دولار في شكل تمويل جديد لمساعدة ملايين اللاجئين السوريين وغيرهم من جميع أنحاء العالم. وقد طُرد معظم هؤلاء اللاجئين من ديارهم أو هربوا منه في الماضي القريب ويواجهون ظروفًا قاسية.

- تسبب الصراع العربي الإسرائيلي في مشكلة لجوء في صفوف الفلسطينيين واليهود على حدٍ سواء.

- عومل اللاجئون الفلسطينيون، الذين عانوا على مدار السنوات السبعين الماضية، كبيادق على رقعة شطرنج الشرق الأوسط الأوسع، وأُعطوا هم والبلدان المضيفة لهم وعودًا فارغة. لذا من الضروري إيجاد حل عادل ومنصف وواقعي لمسألة اللاجئين الفلسطينيين من أجل وضع حد للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

- طُرد عدد مماثل من اللاجئين اليهود من الأراضي العربيّة بعد فترة وجيزة من قيام دولة إسرائيل، وقد عانى هؤلاء أيضًا. لذا لا بدّ من تطبيق حل عادل لهؤلاء اللاجئين اليهود من خلال آليّة دوليّة مناسبة منفصلة عن اتّفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني.

القدس

- القدس مقدّسة في عقائد متعدّدة وتحظى بأهمية دينيّة بالنسبة إلى جزء كبير من البشرية.

- يجب التعامل مع قضية الأماكن المقدّسة في القدس بأقصى درجات الحساسية، وخاصّة جبل الهيكل/ الحرم الشريف.

- كانت دولة إسرائيل خير وصي على القدس. فخلال فترة وصايتها على القدس، أبقتها متاحة وآمنة.

AL MAYADEEN

‹ يجب أن تكون القدس مدينة توحّد الناس ويجب أن تظلّ دائمًا مفتوحة أمام المتعبّدين من جميع الأديان.

مشكلة غزّة

‹ تتمتع غزّة بإمكانات هائلة لكنّها قابعة حاليًا رهن سيطرة حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني ومنظّمات إرهابيّة أخرى تتوعّد بتدمير إسرائيل. ولم تحسّن المنظّمات الإرهابيّة التي تدير غزّة حياة سكّانها. وبعد أن باتت هذه المجموعات أقوى وزادت من نشاطها الخبيث، لم يزدد سكّان غزّة إلّا معاناةً.

‹ شددت إسرائيل التدابير الأمنيّة حول غزّة لمنع دخول الأسلحة والمواد المستخدمة لصناعتها. لكن لا بدّ من أن يسمح أي حل مقبول بمرور البضائع حتى يتمكّن اقتصاد غزّة من الازدهار، مع التأكّد من معالجة المخاوف الأمنيّة المشروعة لإسرائيل.

‹ لا تتوقّع الولايات المتحدة من دولة إسرائيل أن تتفاوض مع أي حكومة فلسطينية تضم أيًا من أعضاء حماس أو الجهاد الإسلامي في فلسطين أو بدائل لهما، ما لم تلتزم تلك الحكومة الفلسطينية (بما في ذلك أعضاؤها من حماس أو الجهاد الإسلامي في فلسطين) بشكل لا لبس فيه وصريح بعدم اللجوء إلى العنف، وبالاعتراف بدولة إسرائيل، والوفاء الكامل بمعايير غزّة الأخرى المنصوص عليها في القسم 9.

‹ إذا أسفرت المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين عن اتفاق سلام، فلن يُتوقع من دولة إسرائيل أن تنفذ التزاماتها بموجب اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني إلا إذا كانت السلطة الفلسطينيّة، أو هيئة أخرى مقبولة لدى إسرائيل، تسيطر بالكامل على غزّة، وأن تكون المنظّمات في غزّة منزوعة السلاح، إضافةً إلى نزع الطابع العسكري عن غزّة بالكامل.

‹ لكي يتحقق السلام الشامل، يترتّب على الشعب الفلسطيني أن يوضّح أنّه يرفض أيديولوجيات الدمار والإرهاب والصراع، وأن يتّحد من أجل مستقبل أفضل لجميع الفلسطينيين.

المساعدة الدوليّة

AL MAYADEEN

إنّ الدول التي تبرعت بأموال للفلسطينيين على مدار النزاع، تواجه جميعها تحديات واحتياجات كبيرة أخرى وتريد ضمان أن يتم إنفاق المساعدات للفلسطينيين بحكمة وأن تتضاءل على نحو ملموس مع مرور الوقت. وجرى تطوير هذه الرؤية للحدّ من اعتماد الفلسطينيين على المساعدات من المجتمع الدولي مع مرور الوقت. فهدف اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني هو توليد اقتصاد فلسطيني مزدهر ودولة قابلة للحياة.

AL MAYADEEN

القسم الثالث

رؤية للسلام بين دولة إسرائيل والفلسطينيين والمنطقة

أصبح الصراع قديمًا وباتت الحجج مهترئة وأخفق الطرفان في تحقيق السلام. وفي هذه المرحلة، وحده حل شامل للقضايا الحرجة كفيل بتحريك الطرفين لإنهاء هذا الصراع العسير كما يبدو. وسيترتّب على الطرفين تقديم تنازلات كبيرة وصعبة لتحقيق مكاسب أكبر.

وفيما يتعلّق باتّفاقيّة السلام التي نأمل أن يجري التفاوض حولها استنادًا إلى هذه الرؤية، فلا بدّ من تنفيذها وفق عقود واتفاقيات ملزمة قانونًا ("**اتّفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني**").

وتأمل الولايات المتّحدة أيضًا أن تُقدم فورًا الدول العربيّة في المنطقة، التي لم تتوصّل بعد إلى السلام مع دولة إسرائيل، على تطبيع العلاقات معها، وصولًا إلى التفاوض حول اتّفاقات سلام.

كلّ ملحق مرفق بهذه الرؤية هو جزء لا يتجزّأ منها.

القسم الرّابع

الحدود

AL MAYADEEN

تُرفق طيّه خريطة مفاهيميّة ("**الخريطة المفاهيميّة**") بالاستناد إلى المبادئ التوجيهيّة الواردة في هذه الرؤية.

صُمِمت الخريطة المفاهيميّة بهدف إظهار جدوى إعادة ترسيم الحدود تماشياً مع قرار مجلس الأمن الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة رقم 242 وتبيانها بأسلوب:

1. يلبّي المتطلّبات الأمنيّة لدولة إسرائيل؛

2. يوفر توسعًا إقليميًّا كبيرًا للفلسطينيين؛

3. يأخذ بعين الاعتبار المطالب القانونية والتاريخية لدولة إسرائيل؛

4. يتجنّب عمليّات النقل القسري للسكان العرب أو اليهود؛

5. يحسّن تنقل كلّ من الإسرائيليين والفلسطينيين داخل دولتيهما؛

6. يوفّر حلولاً عمليّة للنقل من أجل تلبية احتياجات الجيوب الإسرائيليّة والفلسطينيّة الموضّحة أدناه؛

7. يعزز الجدوى الاقتصاديّة والاستقلال الاقتصادي لدولة فلسطين،

8. يوفر توسعًا كبيرًا محتملاً في غزة لتعزيز تطوّرها ونجاحها؛

9. يسهّل دمج دولة فلسطين في الاقتصادين الإقليمي والعالمي.

لا تؤمن كل من دولة إسرائيل والولايات المتّحدة بأنّ دولة إسرائيل ملزمة قانونيًّا بتزويد الفلسطينيين بـ100 في المائة من أراضي ما قبل عام 1967 (اعتقاد يتوافق مع قرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتّحدة رقم 242). تمثل هذه الرؤية حلاً توفيقياً عادلاً، وتتوخى قيام دولة فلسطينيّة تضم أراضٍ يماثل حجمها، إلى حد معقول، حجم، أراضي الضفة الغربيّة وغزة ما قبل عام 1967.

تتوخى هذه الرؤية أيضًا بناء دولة فلسطينيّة تسهل السفر ضمن أراضي دولة فلسطين إلى أقصى حد ممكن، وذلك من خلال إيجاد حلول حديثة ومتطوّرة للبنى الأساسيّة المؤلفة من الجسور، والشوارع والأنفاق، وتؤمّن منافع كثيرة حتّى خارج حدود دولة فلسطين. فتستفيد دولة فلسطين، مثلاً، من شبكة نقل سريعة تضمن تحركاً فعالاً بين الضفّة الغربيّة وغزة، مروراً فوق الأراضي الخاضعة لسيادة إسرائيل أو من تحتها. وخط العبور هذا، الذي لم يكن موجودًا قبل عام 1967، سيعزّز إلى حد كبير قيمة اتفاق السلام بين إسرائيل وفلسطين بالنسبة إلى الفلسطينيين،

وسيُصمم بشكل يجعله جزءًا من بنى أساسيّة إقليميّة جديدة تصل الفلسطينيين والإسرائيليين بالشرق الأوسط الأوسع على النحو المبيّن أدناه.

فضلاً عن ذلك، ستستفيد دولة فلسطين، إلى حين إنشائها مرفأ خاصاً بها (على النحو المبيّن أدناه)، من نفاذ خاص إلى بعض المرافق المحدّدة في ميناء حيفا وميناء أشدود في دولة إسرائيل، مع تمتّعها بوسائل فعالة لتصدير البضائع من دولة فلسطين واستيرادها إليها من دون المساس بأمن إسرائيل.

أمّا دولة إسرائيل، فستستفيد من الحصول على حدود آمنة ومُعترف بها. ولذا، لن تضطر إلى اقتلاع أي من المستوطنات، وستقوم بدمج الغالبيّة العظمى من المستوطنات الإسرائيليّة ضمن أراضٍ إسرائيليّة متجاورة. علاوة على ذلك، ستشكل الجيوب الإسرائيليّة الواقعة في الأراضي الفلسطينيّة المتجاورة جزءًا من دولة إسرائيل، وستتصل بها عبر نظام نقل فعّال.

لقد صممّت الولايات المتّحدة الخريطة المفاهيميّة لتضم الخصائص التالية:

- يُضم ما يقارب 97% من الإسرائيليين في الضفة الغربيّة إلى الأراضي الإسرائيليّة المتجاورة، ويُضم حوالي 97% من الفلسطينيين في الضفة الغربيّة إلى الأراضي الفلسطينيّة المتجاورة. سيمنح تبادل الأراضي دولة فلسطين أراضٍ يماثل حجمها، إلى حد معقول، حجم أراضي الضفة الغربيّة وغزة ما قبل عام 1967.

- يصبح السكان الفلسطينيون، الذين يعيشون ضمن الجيوب التي تبقى داخل الأراضي الإسرائيليّة المتجاورة، ولكن تشكل جزءًا من دولة فلسطين، مواطنون في دولة فلسطين ولهم خيار البقاء في المكان نفسه إلّا إذا اختاروا عكس ذلك. وستتوفر لهم طرق وصول تصلهم بدولة فلسطين، وسيخضعون للإدارة الفلسطينيّة المدنيّة، بما في ذلك التقسيم والتخطيط، داخل حدود الجيوب الفلسطينيّة تلك. لن يخضع أولئك السكان للتمييز العنصري وستتوفر لهم الحماية الأمنيّة الملائمة. تقع هذه الجيوب وطرق الوصول تحت مسؤوليّة إسرائيل أمنيّاً.

- يصبح السكان الإسرائيليون، الذين يعيشون ضمن الجيوب التي تبقى داخل الأراضي الفلسطينيّة المتجاورة، ولكن تشكل جزءًا من دولة إسرائيل، مواطنون في دولة فلسطين ولهم خيار البقاء في المكان نفسه إلّا إذا اختاروا

عكس ذلك. وستتوفر لهم طرق وصول تصلهم بدولة إسرائيل، وسيخضعون للإدارة المدنيّة الإسرائيليّة، بما في ذلك التقسيم والتخطيط، داخل حدود الجيوب الإسرائيليّة تلك. لن يتعرض أولئك السكان للتمييز العنصري وستتوفر لهم الحماية الأمنيّة الملائمة. ستخضع هذه الجيوب وطرق الوصول لمسؤوليّة إسرائيل أمنيّاً.

› يخضع غور الأردن، الذي يعتبر مهماً لحماية أمن إسرائيل القومي، للسيادة الإسرائيليّة. ورغم ممارسة إسرائيل لهذه السيادة، ينبغي عليها العمل مع الحكومة الفلسطينيّة من أجل التفاوض على اتفاق تستمر بموجبه الشركات الزراعيّة القائمة التي يديرها فلسطينيون أو يتحكمون بعملها من دون أي عرقلة أو تمييز، وذلك بموجب تراخيص أو عقود إيجار مناسبة تمنحها لهم دولة إسرائيل.

› منذ ما يقارب عقدًا من الزمن وغزة تخضع لحكم حركة حماس، وهي منظّمة إرهابيّة مسؤولة عن قتل آلاف الإسرائيليين وتشويههم. فبدلًا من تكريس أنفسهم لتحسين حياة الناس في غزة، كُرست حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، وغيرهما من المنظّمات الإرهابيّة لتدمير إسرائيل. وقد قامت هذه المنظمات، في الوقت نفسه، بقمع الفلسطينيين بصورة وحشيّة، واستخدمت مئات ملايين الدولارات التي كان من المفترض أن تحسّن حياة الفلسطينيين في تغذية آليّة حرب تتألف من آلاف الصواريخ والقذائف وبناء عشرات من أنفاق الرعب والقدرات الفتّاكة الأخرى. وبذلك، يعاني شعب غزة، نتيجة لسوء حكم حماس والإرهاب الذي تضطلع به، من البطالة المتفشية والفقر المستشري والنقص الشديد في الكهرباء والمياه الصّالحة للشرب وغيرها من المشكلات التي تهدد بحدوث أزمة إنسانيّة شاملة. من هنا، صُممت هذه الرؤية لتمنح مستقبلًا زهرًا للفلسطينيين في غزة. إذ إنّها تنص على إمكانيّة تخصيص أراضٍ للفلسطينيين تقع ضمن الأراضي الإسرائيليّة القريبة من غزة (على النحو المبيّن في الخريطة المفاهيميّة)، ويمكن أن تُبنى فيها بنى أساسيّة بشكل سريع من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانيّة الملحّة في غزة، وهذا ما سيسمح أخيرًا ببناء مدن وبلدات فلسطينيّة مزدهرة تساعد بدورها غزة على الازدهار.

› لن تنجز أي تحسينات كبرى لأهل غزة قبل أن يتوقف إطلاق النار مع إسرائيل، ويُنزع سلاح غزة بالكامل ويُصمم هيكل إداري يسمح للمجتمع الدولي بأن يوظف أموالًا في الاستثمارات بأمان وسهولة، ويضمن عدم تدميرها في أي نزاعات مستقبليّة متوقعة.

- تحتفظ دولة إسرائيل بسيادتها على المياه الإقليميّة الضروريّة لحفظ أمن إسرائيل وضمان استقرار المنطقة.

- من الممكن أن يشمل تبادل الأراضي الذي تنص عليه دولة إسرائيل الأراضي المأهولة وغير المأهولة بالسكان.

- تتألّف مجتمعات المثلث من كفر قرع وعرعرة وباقة الغربية وأم الفحم وقلنسوة والطيبة وكفر قاسم والطيرة وكفر برعم وجلجولية. حُددَت هذه المجتمعات التي تعطي نفسها الهويّة الفلسطينيّة، أساسًا لتخضع إلى الحكم الأردني خلال مفاوضات خط الهدنة لعام 1949، ولكن استرجعتها إسرائيل في نهاية المطاف لأسباب عسكريّة تمّ تخفيفها منذ ذلك الحين. إذًا، تدرس هذه الرؤيا، بموجب اتفاق الأطراف، احتمال إعادة رسم حدود إسرائيل بطريقة تجعل مجتمعات المثلثّ جزءًا من دولة فلسطين. تخضع حقوق السكان المدنيّة ضمن المجتمعات المثلثّة، في هذا الاتفاق، للقوانين والقواعد القضائيّة المعمول بها لدى السلطات المعنيّة.

- تتمتّع دولة فلسطين، خارج حدودها، بشبكة طرق سريعة (كشبكة الطرق التي تربط بين غزة والضفة الغربية)، وتتمتع فلسطين بحق الوصول إلى مرفقين مرفئيين محددّين في دولة إسرائيل إلى حين بناء دولة فلسطين مرفأها الخاص.

- يتم بناء طريقي وصول لمصلحة دولة فلسطين، وكلاهما يخضع للمتطلّبات الأمنيّة لإسرائيل. يسمح هذان الطريقان للفلسطينيين بعبور غور الأردن إلى المعبر الحدودي مع المملكة الهاشميّة الأردنيّة، وهذا ما يسهل سفر الفلسطينيين من المملكة الهاشميّة الأردنيّة وإليها وحتّى إلى ما أبعد منها. ويسمح هذان الطريقان للأردنيين وغيرهم من سكان المنطقة بالدخول إلى دولة فلسطين بالخضوع إلى قواعد النزوح المطبّقة في دولة فلسطين.

- تُبنى بنى أساسيّة من الدرجة الأولى (بما في ذلك أنفاق ومعابر فوقيّة) لتحقيق أقصى درجة ممكنة من التحرّك من دون أي معوقات في أنحاء الدولتين كافة وبين الدولتين وجيوب كل منهما.

- يُعاد تنظيم الحاجز الأمني ليتناسب مع الحدود الجديدة. وتُبنى معابر حدوديّة جديدة وحديثة وذات فعاليّة أكبر.

- تُرسم الحدود بموجب الخريطة المفاهيميّة من دون المساس بالمطالبات الفرديّة لحق الامتلاك أو حقوق الملكيّة التي تمّ التقاضي بشأنها مسبقًا في النظام القضائي الإسرائيلي.

- تتفق الأطراف كافة على حريّة الوصول إلى المواقع الدينيّة لجميع الأديان في الدولتين، ويتم احترام هذه الحريّة. يجب أن تتوصل دولة إسرائيل ودولة فلسطين إلى اتفاق للوصول يضمن حريّة الوصول إلى المواقع الدينيّة كافة، وتأدية الصلاة فيها ضمن دولة فلسطين ودولة إسرائيل. وتُعد لائحة بأسماء المواقع المقدسة خلال المفاوضات بين الطرفين.

- تتوخى الرؤية بناء صندوق تمويل دولي (**"الصندوق الدولي"**) من أجل تطوير المناطق الخاضعة لتبادل الأراضي والمُخصصة لدولة فلسطين، وإدخال التحسينات على البنى الأساسيّة، واتخاذ جميع التدابير الأمنيّة التي ينص عليها اتفاق السلام بين إسرائيل وفلسطين والتي تتضمن إنشاء المرافق المرفئيّة، والطرق والجسور والأنفاق والأسيجة والمعابر الفوقيّة والسكك الحديديّة والمعابر الحدوديّة وغيرها. ولا يُنتظر من دولة إسرائيل ولا دولة فلسطين استيعاب تكاليف هذه التحسينات والتدابير.

القسم الخامس

القدس

تدرك الولايات المتّحدة الحساسيّة الشديدة التي تحوط بالقدس؛ فهي مدينة تعني الكثير للكثيرين.

القدس مدينة تحظى بمكانة فريدة من نوعها في تاريخ الحضارة. ولا يمكن لأي مكان آخر على وجه الأرض أن يدعي أهميته بالنسبة إلى ثلاث ديانات رئيسة. يصلي اليهود يوميّاً عند الحائط الغربي (حائط البراق)، وينحني المسلمون مصلّين في المسجد الأقصى، ويمارس المسيحيون عبادتهم في كنيسة القبر المقدس (كنيسة القيامة).

خضعت القدس، على مرّ التاريخ، للحروب والغزوات. وقد استغلّها أصحاب النوايا الشريرة لتقسيم الناس والتحريض على النزاع. لكن يجب ألّا يبقى الأمر على ما هو عليه.

يجب أن تظل القدس مدينة تجمع الناس من جميع الديانات معاً للزيارة، والعبادة، والاحترام المتبادل، وتقدير جلالة التّاريخ ومجد خلق الله.

يقوم نهج هذه الرؤية على الحفاظ على وحدة القدس وإتاحة دخولها أمام الجميع، والاعتراف بقداستها بالنسبة للناس كافة، وذلك على نحو يوفر الاحترام للجميع.

الجوانب الدينيّة لمسألة القدس

نحن ندرك أن التفسيرات اللاهوتيّة تختلف من ديانة لأخرى. ولا يُقصد من الأوصاف الواردة أدناه لليهوديّة والمسيحيّة والإسلام أن تمثّل تفسيرات لاهوتيّة قطعيّة. لكن، من الواضح أن لكل ديانة من هذه الديانات الكبرى الثلاث صلتها الخاصة بالقدس.

فوفقاً لليهوديّة، تقع القدس حيث يقع جبل موريا. وهو المكان الذي كاد إبراهيم، بحسب المعتقدات اليهوديّة، أن يضحي بابنه إسحاق فيه إلى أن يتدخل الله. فأصبحت القدس، بعد قرون، المركز السياسي للشعب اليهودي عندما وحّد الملك داوود القبائل الإثني عشر لإسرائيل، وهذا ما جعل المدينة العاصمة والمركز الرّوحي للشعب اليهودي، وظلت قائمة زهاء 3000 عام. وقد بنى الملك سليمان، ابن الملك داوود، الهيكل الأول على جبل موريا. ووفقاً للتقاليد اليهودية، قد حُفظت الوصايا العشر الأصليّة التي أوحاها الله لموسى في جبل سيناء داخل الهيكل، داخل قدس الأقداس. دُمرَ الهيكل الأول على يد البابليين في عام 586 قبل الميلاد. ثم بُني الهيكل الثاني فوق الجبل نفسه وبقي صامداً حتّى دمّره الرومان عام 70 ميلاديّة. لم تفقد القدس، رغم ذلك، قداستها أبداً لدى الشعب اليهودي: فهي لا تزال القبلة التي يتّجه إليها اليهود في جميع أنحاء العالم في الصّلاة، ووجهة الحج اليهودي. ويصوم اليهود في اليوم التاسع من شهر "آف" اليهودي من كل عام ويحدّون على ذكرى تدمير الهيكلين ويحيونها. ومع أن اليهود يصلون اليوم عند الحائط الغربي، الذي كان أحد الجدران المتبقية من الهيكل الثاني، يظل جبل الهيكل

نفسه أقدس موقع في اليهوديّة. يحتوي الكتاب اليهودي المقدّس على نحو 700 إشارة منفصلة إلى القدس. وتجسدت آمال الشعب اليهودي وأحلامه، على مدى 100 جيل، في عبارة "العام المقبل في القدس".

وفقاً للمسيحيّة، القدس هي المكان الذي بُشّر فيه يسوع الناصري وحوكم وصُلب وبُعثَ وصعد إلى السماء. أُنشئت مؤسسات دينيّة في مواقع مهمة مثل كنيسة القيامة وجبل الزيتون فور اعتراف قسطنطين العظيم بالمسيحيّة ديناً رسمياً للإمبراطوريّة الرومانيّة في أوائل القرن الرابع ميلادي. هبّ المسيحيون عقب الفتح الإسلامي للقدس في عام637، لاستعادة المدينة المقدسة، وحققوا مرادهم أخيراً في عام 1099؛ لكنّهم خسروها من جديد عام 1187. ظلت القدس، خلال العصور الوسطى، الموقع الأوّل للحج المسيحي. واستمر تدفق الزوار باتّباع خطى المسيح عبر القدس على الرغم من المخاطر والتحديّات الكامنة في هذا السفر. مُنح المسيحيون، في عهد الإمبراطوريّة العثمانيّة، الحقوق القانونيّة لمواقعهم المقدسة بموجب *فرمانات* متتالية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ما أفضى بدوره إلى "الوضع الراهن" المسيحي، الذي أُعيد ترسيخه في اتفاق الفاتيكان-الأساسي عام 1993. وتمثل القدس اليوم، موطناً لأكثر من عشر طوائف مسيحيّة، ولعدد متنام من السكان المسيحيين.

وفقاً للإسلام، تكتسب القدس مكانة بارزة كما هو مذكور في القرآن الكريم: "سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا". وتشير الآية، بحسب المعتقدات الإسلاميّة، إلى رحلة النبي محمد الليليّة من مكة إلى القدس (الإسراء)؛ إذ يصل إلى منطقة جبل الهيكل / الحرم الشريف، حيث يصعد إلى السماء (المعراج)، للقاء الأنبياء السابقين واستلام وصية الصلاة. في بدايات الإسلام، عندما أخذ أتباعه من مكة إلى المدينة، جعل محمد القدس قبلة للصلاة الإسلاميّة (القبلة الأولى) قبل تغيير اتجاهها إلى مكة في وقت لاحق. أكّد حكام مسلمون أيضاً على الأهميّة الدينيّة للقدس. وقدّمت الخلافة الأمويّة، وكان مقرها دمشق، القدس كمكان بديل للحج عندما كانت مكة تحت سيطرة خلافة منافسة. أدى انتصار صلاح الدين الأيوبي على الصليبيين عام 1187 إلى إحياء الاهتمام الإسلامي بالقدس. وقام السلطان سليمان الكبير (القانوني)، في عام 1517، بإعادة بناء جدران القدس ومواقعها الدينيّة. تُعتبَر القدس اليوم، على نطاق واسع، ثالث أقدس موقع (ثالث الحرمين) في الإسلام.

المواقع المقدّسة في القدس

بعد حرب الأيام الستة عام 1967، عندما سيطرت دولة إسرائيل على القدس بأكملها، تولّت دولة إسرائيل مسؤولية حماية جميع الأماكن المقدسة في المدينة. تشمل هذه الأماكن المقدسة، من باب التعداد لا الحصر، جبل الهيكل /الحرم القدسي الشريف، الحائط الغربي، الأضرحة المقدسة الإسلاميّة، كنيسة القديسة آن، فيا دولوروسا (محطات الصليب)، كنيسة القيامة ، كنيسة فيري غاليلاي، كاتدرائية القديس ستيفن، دير دورميتيون، قبر السيدة العذراء، قاعة العشاء الأخير، كنيسة أوغستا فيكتوريا "أشنشن"، بستان جثسيماني، كنيسة مريم المجدليّة، كنيسة دومينوس فليفيت، كنيسة باتر نوستر، كنيسة القديس بطرس في غاليكانتو، كنيسة الصعود، الكنيسة الروسيّة، بيت إبراهيم الكاثوليكي في سيكورس، جبل سكوبوس، كنيس "هورفا"، قبر أبشالوم، قبر زكريا، طريق الحج اليهودي للهيكل الثاني، قبور الأنبياء حجي وزكريا وملاخي، نبع جيحون، مدينة داوود، جبل الزيتون، المقبرة اليهوديّة "سامبوسكي"، وبركة السلوام.

تستحق دولة إسرائيل، على عكس العديد من السلطات السّابقة التي حكمت القدس ودمرت الأماكن المقدسة للديانات الأخرى، الثناء على قيامها بحماية المواقع الدينيّة للجميع والحفاظ على الوضع الديني الرّاهن.

فنؤمن، نظراً لهذا السجل الجدير بالثناء لأكثر من نصف قرن، وكذلك الحساسيّة المفرطة لبعض المواقع المقدسة في القدس، بضرورة استمرار هذه الممارسة، وخضوع الأماكن المقدسة كافة في القدس لجميع أنظمة الحكم القائمة اليوم. ويجب أن يستمر الوضع الرّاهن من دون انقطاع في جبل الهيكل/الحرم الشريف على وجه التحديد.

يجب أن تبقى الأماكن المقدسة في القدس مفتوحة ومتاحة للمصلين والسيّاح المسالمين من جميع الديانات. يجب أيضاً السماح للأشخاص من جميع الديانات بالصّلاة في جبل الهيكل/الحرم الشريف، بطريقة تحترم ديانتهم احتراماً تاماً، مع مراعاة أوقات صلاة كل ديانة وأعيادها والأخذ بعين الاعتبار العوامل الدينيّة الأخرى.

AL MAYADEEN

الوضع السياسي في القدس

لعلّ حل مسألة الوضع السياسي في القدس يكون أحد أكثر القضايا تعقيداً في تحقيق السلام.

شكّلت القدس المقسّمة، قبل عام 1967، مصدر توتر كبير في المنطقة، إذ تم الفصل بين القوّات الأردنيّة والقوّات الإسرائيليّة بواسطة الأسلاك الشائكة، وكان السكان الإسرائيليون في القدس مهددين بنيران القناصة.

يتعارض تقسيم القدس مع بيانات السياسة بشأن تشريع سفارة القدس 1995 الصادر عن الولايات المتّحدة. إذ اتفق جميع الرؤساء السابقين الذين شاركوا في عمليّة السلام على وجوب عدم تقسيم القدس ماديّاً مرة أخرى.

اعترف الرئيس ترامب في 6 ديسمبر/كانون الأول 2017، بالنيابة عن الولايات المتحدة الأميركيّة، بالقدس عاصمة لإسرائيل.

أوضح الرئيس أيضاً أن الحدود المخصصة للسيادة الإسرائيليّة في القدس ستخضع لمفاوضات الوضع النهائي بين الطرفين.

نعتقد أن العودة إلى القدس مقسّمة، ووّجود قوّتين أمنيّتين منفصلتين في واحدة من أكثر المناطق حساسيّة على وجه الأرض، سيكون خطأً فادحاً.

في حين يجب تجنب التقسيم المادي للمدينة، يوجد حالياً حاجز أمني لا يتبع الحدود البلديّة ويفصل أحياء عربيّة (أي كفر عقاب، والجزء الشرقي من شعفاط) عن بقية الأحياء في المدينة.

يجب أن يظل هذا الحاجز المادي في مكانه، وأن يكون بمثابة حدود بين عاصمتي الطرفين.

ستبقى القدس العاصمة السياديّة لدولة إسرائيل، ويجب أن تظل مدينة غير مقسّمة. ويجب أن تقع العاصمة السياديّة لدولة فلسطين في القدس الشرقيّة الواقعة في جميع المناطق شرقي الحاجز الأمني الحالي وشماليه، بما في ذلك كفر عقاب، والجزء الشرقي من شعافط وأبو ديس، ويمكن تسميتها بالقدس أو باسم آخر تحدده دولة فلسطين.

تتيح هذه الرؤية للسكان العرب في القدس، عاصمة إسرائيل، الذين يعيشون خارج خطوط الهدنة لعام 1949 ولكن داخل الحاجز الأمني القائم، اختيار أحد الخيارات الثلاثة:

1. أن يصبحوا مواطنين لدولة إسرائيل

2. أن يصبحوا مواطنين لدولة فلسطين

3. أن يحتفظوا بوضعهم كمقيمين دائمين في إسرائيل.

اختار بعض السكان العرب في هذه المناطق (حوالي 6 ٪)، على مرّ السنوات، أن يصبحوا مواطنين إسرائيليين، ويجب أن يظل هذا الخيار متاحاً للسكان العرب في هذه المناطق في المستقبل.

قد يرغب سكان عرب آخرون في هذه المناطق في تبنّي هويّة سياسيّة فلسطينيّة من خلال اختيار أن يصبحوا مواطنين في دولة فلسطين، ويجب أن يُتاح لهم هذا الخيار أيضاً.

قد يرغب الكثير من السكان العرب في هذه المناطق في الحفاظ على هويّة سياسيّة منفصلة عن إسرائيل وعن فلسطين، ويتيح لهم ذلك الاعتزاز بهويتهم وتاريخهم الفريدين. فيجب أن يبقى هذا الخيار متاحاً لهم.

الامتيازات والمنافع والواجبات

يجب أن تبقى امتيازات العرب المقيمين في هذه المناطق والذين يختارون الاحتفاظ بوضعهم كمقيمين دائمين في إسرائيل، وكذلك منافعهم وواجباتهم، على حالها.

سيتم تحديد امتيازات العرب المقيمين في هذه المناطق والذين يختارون أن يصبحوا مواطنين في فلسطين، وكذلك منافعهم وواجباتهم، بموجب قوانين دولة فلسطين ودولة إسرائيل حسب الاقتضاء.

سيتمتع سكان هذه المناطق الذين يختارون أن يصبحوا مواطنين في دولة إسرائيل بالامتيازات والمنافع والواجبات كافة كونهم مواطنين في دولة إسرائيل. سيحتفظ سكان هذه المناطق، الذين هم اليوم مواطنون في إسرائيل، بالامتيازات والمنافع والالتزامات ذاتها التي يتمتعون بها حاضرًا.

منطقة سياحيّة خاصّة

يجب أن تسمح دولة إسرائيل لدولة فلسطين بتطوير منطقة سياحيّة خاصّة في عطاروت، في منطقة معينة يتفق عليها الطرفان. نتصور أن هذه المنطقة يجب أن تكون منطقة سياحيّة عالميّة، ويجب أن تدعم السياحة الإسلاميّة إلى القدس ومواقعها المقدسة. نتوقع أيضاً أن تصبح هذه المنطقة مركزًا سياحيّاً مزدهراً ونابضاً بالحيوية يتضمن وسائل نقل عامة حديثة توفر سهولة التنقل إلى الأماكن المقدسة ومنها.

سيحدد برنامج التنمية الاقتصاديّة، بهدف دعم هذا التطور الجديد، تمويلاً لبناء مطاعم، ومحلات تجاريّة، وفنادق، ومراكز ثقافيّة، ومرافق سياحيّة أخرى داخل هذه المنطقة. يجب أيضاً تطوير إمكانيّة الوصول السريع إلى المسجدين الشريفين والحفاظ على استمرارها. وينبغي على الطرفين التفاوض بشأن التفاصيل المحددة لهذه المنطقة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، فرض الضرائب، وتقسيم المناطق.

مسائل السياحة المتعلقة بمدينة القدس القديمة

من دون المساس بسيادة دولة إسرائيل، وبموجب المتطلبات الأمنيّة لدولة إسرائيل، يتعيّن على الطرفين أثناء التفاوض على اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني:

1. التفاوض على آليّة يتم بموجبها إعطاء التراخيص للمرشدين السياحيين الفلسطينيين لتنظيم الجولات في مدينة القدس القديمة، وكذلك في المواقع المقدسة للمسيحيّة والإسلام في مناطق أخرى من القدس؛

2. إنشاء سلطة تطوير سياحيّة مشتركة (جيروساليم-القدس) JTDA. ستعمل هذه الهيئة على تشجيع السياحة اليهوديّة والإسلاميّة والمسيحيّة في كل من دولة إسرائيل ودولة فلسطين. وستنشئ إسرائيل آليّة يتم بموجبها تخصيص جزء من عائدات ضرائب السياحة المتزايدة في مدينة القدس القديمة للهيئة، وذلك لمواصلة إعادة الاستثمار في قطاع السياحة في مدينة القدس القديمة. ستعمل هذه السلطة أيضاً مع المملكة الأردنيّة الهاشميّة لتعزيز السياحة الإقليميّة.

الاعتراف بالعاصمتين

يجب الاعتراف دوليّاً بـ "أورش اليم" عاصمة لدولة إسرائيل. ويجب الاعتراف بالقدس (أو أي اسم آخر تختاره دولة فلسطين) دولياً عاصمة لدولة فلسطين.

لا يجب أن يشجع أي من الطرفين أو يدعم الجهود التي تبذلها بلدان أخرى أو أشخاص آخرون لإنكار شرعيّة عاصمة الطرف الآخر أو سيادتها. سيقوم رئيسا البلديّة في كل عاصمة بإنشاء آليّات للتشاور المنتظم والتعاون الطوعي في المسائل ذات الأهميّة للعاصمتين.

سيبقى مقر سفارة الولايات المتّحدة في دولة إسرائيل في "أورشليم". ستتخذ سفارة الولايات المتّحدة في دولة فلسطين، بعد توقيع اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني، من القدس مقراً لها، وذلك في مكان تختاره الولايات المتّحدة بالاتفاق مع دولة فلسطين. ستعترف الولايات المتّحدة بدولة إسرائيل ودولة فلسطين في عاصمة كل منهما وستشجع الدول الأخرى على نقل سفاراتها إلى "أورشليم" والقدس حسب الاقتضاء.

القسم السادس

خطّة ترامب الاقتصاديّة:

قدّمت الولايات المتّحدة، في دعوة مملكة البحرين، في حزيران/يونيو الماضي في المنامة، خطة الإدارة الاقتصاديّة للسلام في الشرق الأوسط بعنوان "السلام من أجل الازدهار: رؤية جديدة للشعب الفلسطيني".

تدرك الولايات المتّحدة أنّ التوقيع والتنفيذ الناجحين لاتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني سيؤثران بشدة على الآفاق الاقتصاديّة في المنطقة. فقد أكد المجتمع الدولي، في البحرين، التزامه بالخطة الاقتصاديّة وضرورتها، وكذلك شدد على نجاعتها بعد توقيع اتفاق السلام.

ستمكن الخطة الاقتصاديّة الشعب الفلسطيني من بناء مجتمع فلسطيني مزدهر وحيوي. تتكون الخطة من ثلاث مبادرات ستدعم الركائز المتميّزة للمجتمع الفلسطيني: الاقتصاد والشعب والحكومة. تمثل خطة "*السلام من أجل الازدهار*، في ظل إمكانيّة تسهيل أكثر من 50 مليار دولار من الاستثمارات الجديدة على مدى عشر سنوات، أكثر الجهود الدوليّة طموحاً وشموليّة للشعب الفلسطيني حتّى الآن. فيمكن لهذه الخطة إحداث تحويل جذري على الضفة الغربيّة وغزة، وفتح فصل جديد واحد ومحدد في التّاريخ الفلسطيني، لا عن طريق الخصومة والخسارة، بل عن طريق الفرص والكرامة.

ستطلق المبادرة الأولى الامكانات الاقتصاديّة للشعب الفلسطيني. تتوخى هذه المبادرة، من خلال تطوير حقوق الملكية والعقود، وسيادة القانون، وإجراءات مكافحة الفساد، وأسواق رأس المال، والهيكلية الضريبية المواتية للنمو، وخطة التعريفة المنخفضة مع تقليص العوائق التجاريّة، إصلاحات على صعيد السياسات، مصحوبة باستثمارات استراتيجيّة في البنى الأساسيّة من شأنها تحسين بيئة الأعمال وتحفيز نمو القطاع الخاص. فضلاً عن ذلك، ستضمن المستشفيات والمدارس والمنازل والشركات إمكانيّة الوصول الموثوق إلى الكهرباء والمياه النظيفة والخدمات الرقميّة بكلفة ميسورة. ستتدفق أيضاً مليارات الدولارات من الاستثمارات الجديدة إلى قطاعات مختلفة من الاقتصاد الفلسطيني. وستزيد الشركات من فرص الوصول إلى رأس المال، وسيتم ربط الأسواق في الضفة الغربيّة وغزة بالشركاء التجاريين الرئيسيين، بما في ذلك مصر وإسرائيل والأردن ولبنان. يتمتع النمو الاقتصادي الناتج من هذه التدابير بالقدرة على إنهاء أزمة البطالة الحاليّة وتحويل الضفة الغربيّة وغزة إلى مركز للفرص.

ستمكّن المبادرة الثّانية الشعب الفلسطيني من تحقيق طموحاته. وستعزّز هذه المبادرة وتوسّع مجموعة متنوّعة من البرامج الّتي تحسّن بشكلٍ مباشرٍ من رفاهيّة الشّعب الفلسطيني من خلال خيارات التّعليم الجديدة في المنازل المستندة إلى النّتائج والبيانات ومنصّات التّعليم الموسّعة عبر الإنترنت وزيادة التّدريب المهني والتّقني واحتمال التّبادلات الدوليّة. كما ستعزّز النّظام التّعليمي الفلسطيني وستضمن تحقيق الطّلاب أهدافهم الأكاديميّة واستعدادهم لسوق العمل.

وبنفس القدر من الأهمية، سيحسّن الوصول إلى الرّعاية الصّحيّة عالية الجودة بشكلٍ كبيرٍ، حيث ستزوّد المستشفيات والعيادات الفلسطينيّة بأحدث تقنيّات ومعدّات الرّعاية الصّحيّة. بالإضافة إلى ذلك، ستحسّن الفرص الجديدة للأنشطة الثّقافيّة والتّرفيهيّة من نوعيّة حياة الشّعب الفلسطيني. كما ستثري مشاريع هذه المبادرة الحياة العامّة في جميع أنحاء الضّفّة الغربيّة وغزّة من حدائق ومؤسّسات ثقافيّة إلى منشآت رياضيّة ومكتبات.

ستعمل المبادرة الثالثة على تعزيز الحكم الفلسطيني، إذ ستحسّن قدرة القطاع العام على خدمة مواطنيه وستتيح نمو القطاع الخاص. وستدعم هذه المبادرة القطاع العام في إجراء التّحسينات والإصلاحات اللّازمة لتحقيق نجاح اقتصادي طويل الأجل. كما أنّ الالتزام بدعم حقوق الملكيّة وتحسين الإطار القانوني والتّنظيمي للشّركات واعتماد هيكل ضريبي موجّه نحو النّمو وقابل للتّنفيذ وتطوير أسواق رأس مال قويّة، سيزيد من الصّادرات والاستثمار الأجنبي المباشر. وستضمن السّلطة القضائيّة العادلة والمستقلّة حماية البيئة المؤيّدة للنّمو وازدهار المجتمع المدني. كما ستساعد الأنظمة والسّياسات الجديدة في تعزيز شفافيّة الحكومة ومساءلتها. وسيعمل الشّركاء الدّوليّون على إلغاء تبعيّة القطاع العام الفلسطيني للجهات المانحة ووضع الفلسطينيّين على مسار لتحقيق استدامة ماليّة طويلة الأمد. وسيتم تحديث المؤسّسات لتصبح أكثر كفاءة في تسهيل تقديم الخدمات الأساسيّة بشكلٍ أكثر فعّاليّة للمواطنين. وبدعم من القيادة الفلسطينيّة، يمكن لهذه المبادرة أن تستهل حقبة جديدة من الرّخاء والفرص للشّعب الفلسطيني وأن تضفي الطّابع المؤسّسي على السّياسات اللّازمة لتحقيق التّحول الاقتصادي النّاجح.

هذه المبادرات الثّلاث هي أكثر من مجرّد رؤية لمستقبل واعد للشّعب الفلسطيني. كما أنّها الأساس لخطّة قابلة للتّنفيذ. وسيوضع رأس المال الّذي يُجمع بواسطة هذا الجهد الدّولي في صندوق جديد يديره بنك إنمائي متعدّد الأطراف. وستحمي ضمانات المساءلة والشّفافيّة ومكافحة الفساد والشّروط الاستثمارات وستضمن تخصيص

رأس المال بكفاءة وفعاليّة. كما ستعمل قيادة الصّندوق مع المستفيدين لتحديد الخطوط العريضة للمبادئ التّوجيهيّة للاستثمار السّنوي والأهداف الإنمائية والإصلاحات الإداريّة الّتي ستدعم تنفيذ المشروع في المجالات المحدّدة ضمن خطّة "السّلام من أجل الازدهار". وستوزّع المنح والقروض الميسّرة وغير ذلك من الدّعم على المشروعات الّتي تفي بالمعايير المحدّدة من خلال عمليّة منظّمة ستمكّن من المرونة والمساءلة معاً.

بالإضافة إلى مطلب أن تمتثل دولة فلسطين من جميع النّواحي لاتّفاق السّلام الإسرائيلي الفلسطيني، فإنّ خطّة "السّلام من أجل الازدهار" ستشترط ما يلي: (1) قيام دولة فلسطين بإنشاء مؤسّسات ماليّة شفّافة ومستقلّة وجديرة بالائتمان قادرة على الانخراط في معاملات السّوق الدّوليّة بنفس طريقة المؤسّسات الماليّة للديمقراطيّات الغربيّة، (2) إنشاء نظام حكم مناسب لضمان الاستخدام السّليم للأموال، (3) إنشاء نظام قانوني يحمي الاستثمارات ويعالج التّوقّعات التّجاريّة.

ستعمل الوّلايات المتّحدة مع السّلطة الفلسطينيّة لتحديد المشاريع الاقتصاديّة للقدس ودمج هذه المشاريع في خطّة "السّلام من أجل الازدهار".

ستمكّن الخطة الاقتصادية الشعب الفلسطيني من بناء المجتمع الذي يتطلّع إلى تأسيسه منذ أجيال. وستتيح أيضًا للفلسطينيّين تحقيق مستقبل أفضل ومتابعة أحلامهم. ونثق أنّ المجتمع الدّولي سيدعم هذه الخطّة. لكن في نهاية المطاف، تكمن سلطة تنفيذها في أيدي الشّعب الفلسطيني.

AL MAYADEEN

القسم السّابع

الأمن

صمّمت هذه الرّؤية لتمكين الإسرائيليّين والفلسطينيّين من العيش في سلامٍ والحدّ من خطر الإرهاب.

إنّ مطالبة دولة إسرائيل بتقديم تنازلات أمنيّة قد تعرّض حياة مواطنيها للخطر أمر غير واقعي.

يقدّم "المرفق 2 أ" الخطوط العريضة لبعض التّحدّيات الأمنيّة الحادّة الّتي تواجه دولة إسرائيل. تهدف هذه الرّؤية إلى تمكين الطّرفين من التّصدي لتلك التّحدّيات الأمنيّة وتمكين دولة فلسطين من تولي أكبر قدر ممكن من مسؤولياتها الأمنية، بأسرع ما يمكن، في جميع أنحاء دولة فلسطين.

تدرس هذه الرّؤية تسهيل التّنسيق الأمني الوثيق بين دولة إسرائيل ودولة فلسطين، إلى جانب المملكة الأردنيّة الهاشميّة وجمهوريّة مصر العربيّة. ويحدّد هذا القسم أفضل طريق لتحقيق هذا الهدف بشكل واقعي. وإذا تعذّر تحقيق المستوى المناسب من التّنسيق الأمني، فإنّ أمن دولة إسرائيل رغم ذلك محمي بموجب هذه الرّؤية.

تنفق كل دولة مبلغًا كبيرًا من المال على دفاعها ضدّ التّهديدات الخارجيّة. ولن تتحمّل دولة فلسطين عبء مثل هذه التّكاليف لأنّ دولة إسرائيل هي من ستتحمّله. تعدّ هذه فائدة كبيرة لاقتصاد دولة فلسطين لأنّ الأموال الّتي ستنفق على الدّفاع يمكن انفاقها بدلاً من ذلك على الرّعاية الصّحّيّة والتّعليم والبنية التّحتيّة وغيرها من الأمور لتحسين رفاهيّة الفلسطينيّين.

عند توقيع اتّفاق السّلام الإسرائيلي الفلسطيني، ستحافظ دولة إسرائيل على تحمّل المسؤوليّة الأمنيّة الغالبة لدولة فلسطين، مع تطلّع إلى تحمّل الفلسطينيّون أكبر قدر ممكن من المسؤوليّة عن أمنهم الدّاخلي، وفقاً لأحكام هذه الرّؤية. وستعمل دولة إسرائيل بجد لتقليل وجودها الأمني في دولة فلسطين وفقًا لمبدأ أنّه كلّما زادت دولة فلسطين من عملها، كلما قلّ ما يتعيّن على دولة إسرائيل القيام به. وستتناقش دولة إسرائيل والمملكة الأردنيّة الهاشميّة إلى أيّ مدى، إن وجد، أن تساعد المملكة الأردنيّة الهاشميّة دولة إسرائيل ودولة فلسطين بما يتعلّق بالأمن في دولة فلسطين.

توضّح معايير الأداء الأمني الفلسطيني ("معايير الأمن") بشكل عام في "المرفق 2 ب ".

بما أنّ دولة فلسطين تلبّي المعايير الأمنيّة وتصونها، فإنّ تدخّل دولة إسرائيل في الأمن داخل دولة فلسطين سينخفض. وتجمع الإسرائيليّون والفلسطينيّون مصلحة مشتركة في رفع القدرة الفلسطينيّة إلى حدّها الأعلى في أسرع وقت ممكن. كما ستواصل الولايات المتّحدة وإسرائيل عملهما لتعزيز قدرات قوى الأمن التّابعة للسّلطة الفلسطينيّة PASF.

ستعمل دولة إسرائيل على زيادة التّعاون المشترك مع قوى الأمن التّابعة للسّلطة الفلسطينيّة PASF للمساعدة في بناء قدراتها على منع الإرهاب.

يتطلّب تحقيق هذا الهدف بطريقة تعزّز أمن كلا الدّولتين ما يلي:

1. تكون دولة فلسطين منزوعة السلاح بالكامل وتبقى كذلك، كما هو موضح في "المرفق 2 سي".

2. ستتزوّد دولة فلسطين بقوّات أمنيّة قادرة على الحفاظ على الأمن الداخلي ومنع الهجمات الإرهابيّة داخل دولة فلسطين وضد دولة إسرائيل والمملكة الأردنيّة الهاشميّة وجمهوريّة مصر العربيّة. تتمثّل مهمّة قوّات الأمن في دولة فلسطين في النّظام العام وإنفاذ القانون ومكافحة الإرهاب (العمل مع دولة إسرائيل والمملكة الأردنيّة الهاشميّة وجمهوريّة مصر العربيّة كما هو موضّح أدناه) وأمن الحدود (العمل مع دولة إسرائيل والمملكة الأردنيّة الهاشميّة وجمهوريّة مصر العربيّة، حسب الاقتضاء، وكما هو موضّح أدناه) وحماية المسؤولين الحكوميّين وكبار الشّخصيّات الأجنبيّة والاستجابة للكوارث. هذه القدرات المحدّدة (1) لا يجوز (أ) تنتهك المبدأ القائل بأنّ دولة فلسطين بجميع أراضيها، بما في ذلك غزّة، ستصبح وستبقى منزوعة السّلاح بالكامل أو (ب) أن تقيّد المسؤوليّة الأمنيّة الغالبة لدولة إسرائيل، و(2) سيتم الاتّفاق على هذه القدرات بين دولة فلسطين ودولة إسرائيل.

3. يهدف هذا البروتوكول الأمني إلى أن يستمر ما لم يحصل اتّفاق مختلف بين كل من دولة إسرائيل ودولة فلسطين.

على مدار سنوات عديدة، دعمت الولايات المتحدة جهود السلطة الفلسطينية لمكافحة الإرهاب. وقد أسّست هذه الشراكة لعلاقة ثقة تأمل هذه الرؤية أن تبني عليه. كما تستند هذه الرؤية إلى اعتقاد وتوقع مفادهما أن دولة

فلسطين ستواصل هذه الجهود وستعمل على تعزيزها. وما أن تقرر دولة إسرائيل أن دولة فلسطين أبدت نية واضحة وقدرة مستدامة لمحاربة الإرهاب، سيتم إطلاق برنامج تجريبي في منطقة من الضفة الغربية التابع لدولة فلسطين، تحدده دولة إسرائيل، وذلك لتحديد ما إذا كانت دولة فلسطين قادرة على الوفاء بمعايير الأمن. إذا نجحت دولة فلسطين في الحفاظ على معايير الأمن في المنطقة التجريبية المعينة، سيتم توسيع البرنامج التجريبي ليشمل مناطق أخرى داخل دولة فلسطين كذلك.

ستساعد الولايات المتحدة في دعم دولة فلسطين للالتزام بمعايير الأمن وصونها. أثناء المفاوضات، سيحاول الطرفان، بالتشاور مع الولايات المتحدة، إنشاء مقاييس أولية غير ملزمة مقبولة بشأن المنطقة التجريبية الأولية ينبغي أن تكون مقبولة من دولة إسرائيل، ولا تقل عن المقاييس المستخدمة من قبل المملكة الأردنية الهاشمية أو جمهورية مصر العربية (أيهما أكثر صرامة) فيما يتعلق بمعايير الأمن. ونظراً لتطور التهديدات الأمنية، يقصد استخدام المقاييس كدليل ولن تكون ملزمة. ومع ذلك، فإن وضع مثل هذه المقاييس غير الملزمة يأخذ في الاعتبار الحد الأدنى من المعايير الإقليمية ويسمح لدولة فلسطين باكتساب إدراك أفضل للأهداف الدنيا التي يتوقع تحقيقها.

إذا فشلت دولة فلسطين في تلبية جميع المعايير الأمنية أو أي منها في أي وقت من الأوقات، سيكون لدولة إسرائيل الحق في عكس اتّجاه العملية المذكورة أعلاه. عندها، سيزداد الحضور الأمني لدولة إسرائيل في كل دولة فلسطين أو في أجزاء منها نتيجة لتحديد دولة إسرائيل احتياجاتها الأمنية الموسعة والوقت اللازم لمعالجتها.

في ظل الواقع الجديد للسلام، سيعزز الطرفان تنسيقهما الأمني الثنائي من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار والتنفيذ السلس لاتفاق السلام الإسرائيلي-الفلسطيني. وكإجراء مكمل للتنسيق الأمني الثنائي، سيتم إنشاء لجنة لمراجعة الوضع الأمني ("لجنة المراجعة") تتألف من ممثلين أمنيين تعينهم دولة إسرائيل ودولة فلسطين والولايات المتحدة. ستتم الموافقة على ممثل الولايات المتحدة من قبل دولة إسرائيل ودولة فلسطين. ستعمل "لجنة المراجعة"، التي ستجتمع كل 6 أشهر، كمنتدى يدعم تعزيز القدرات الأمنية لدولة فلسطين وصونها بهدف تلبية المعايير الأمنية والحفاظ عليها (أنظر المرفق 2 ب)، لمراجعة مسائل السياسة المتعلقة بالتقدم الذي تحقق في تنفيذ معايير الأمن وصونها، وتسهيل التغييرات الضرورية في البنية التحتية والاستثمارات ذات الصلة (من قبل الصندوق الدولي) على أرض الواقع.

تتشارك دولة إسرائيل ودولة فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية في مصلحة مشتركة في منع جميع أشكال النشاط العسكري أو المتطرف أو الإرهابي أو الإجرامي من إنشاء قاعدة من العمليات أو منع زعزعة استقرار دولة فلسطين أو جيرانها بأي طريقة. إن دولة فلسطين آمنة ومنزوعة السلاح ومسالمة ستساهم في تلبية

الاحتياجات الأمنية لكلا الطرفين وفي تحقيق الأمن الإقليمي، كما في الرخاء الاقتصادي. تعزيزاً لأمنها الداخلي ولتعزيز مصالحها المشتركة، ستشارك دولة فلسطين ودولة إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية في تعاون شامل ودائم بين دولة وأخرى.

توصي الولايات المتحدة بإنشاء لجنة أمنية إقليمية ("RSC"). ستكون مهمة هذه اللجنة مراجعة السياسات والتنسيق الإقليميين لمكافحة الإرهاب. ولإنشاء وضع مثالي، سوف تضم اللجنة ممثلين أمنيين من الولايات المتحدة ودولة إسرائيل ودولة فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

تحتفظ دولة إسرائيل على الأقل بمحطة واحدة للإنذار المبكر في دولة فلسطين على النحو المحدد في الخريطة المفاهيمية، والتي ستديرها قوات الأمن الإسرائيلية. سيتم ضمان وصول قوّات الأمن الإسرائيلي بدون انقطاع من أي محطة للإنذار المبكر وإليها.

ستعتمد دولة إسرائيل، إلى أقصى حد ممكن، ووفقاً لما تحدده هي فقط، على المناطيد والطائرات بدون طيار والمعدات الجوية المماثلة لأغراض أمنية من أجل الحد من الحضور الأمني الإسرائيلي داخل دولة فلسطين.

على الرغم من أن كل طرف سيكون مسؤولاً عن وضع قواعد تقسيم المناطق وإصدار تصاريح البناء في بلده فإن تقسيم المناطق وتخطيط دولة فلسطين في المناطق المتاخمة للحدود بين دولة إسرائيل ودولة فلسطين، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الحدود بين "أورشليم" والقدس، سيخضعان للمسؤولية الأمنية الجوهرية لدولة إسرائيل.

تؤدي الخطة الأمنية الموضحة في هذا القسم إلى توفير مليارات الدولارات على الجهات المانحة الدولية بدلاً من إنشاء قوة أمنية جديدة متعددة الجنسيات تتألف من قوات من الولايات المتحدة و / أو دول أخرى.

سيعمل الطرفان معاً، بحسن نية، في الأمور الأمنية، لحماية الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

القسم الثامن - المعابر

أضعف خطر الإرهاب منسوب الثقة وأبطأ حركة البضائع والأشخاص في جميع أنحاء المنطقة. إن الهدف من هذه الرؤية هو التوصل إلى تدفق سريع للبضائع والأفراد عبر الحدود وفقًا لنظام معابر محترم وفعال للغاية ولا يهدد الأمن.

ستعمل دولة إسرائيل عن كثب مع المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية ودولة فلسطين لمواصلة تحسين النظام لجميع المعابر الحدودية. سيتم تطبيق نظام المعابر الحدودية بطريقة تحد بروز الدور الأمني لدولة إسرائيل إلى الحد الأقصى. ووفقاً لما يسمح به القانون، يجب على أفراد الأمن في هذه المعابر ارتداء ملابس 0مدنية من دون تحديد الدولة التي ينتمي إليها.

يجتمع مجلس المشرفين ("مجلس المعابر") المكون من ثلاثة إسرائيليين وثلاثة فلسطينيين وممثل للولايات المتحدة كل ثلاثة أشهر لمعالجة المخاوف المتعلقة بالمعابر. تتم الموافقة على ممثل الولايات المتحدة من قبل كل من دولة فلسطين ودولة إسرائيل. ليس الغرض من مجلس المعابر هو التدخل في التدابير الأمنية عند المعابر، وإنما إيجاد طرق بناءة لتحسين تدفق ومعاملة الأشخاص الذين يستخدمون المعابر.

أثناء المفاوضات، سيقوم الطرفان بوضع بروتوكول يتم بموجبه التعامل مع الأشخاص الذين لديهم شكاوى غير معالجة عن طريقة معاملتهم عند المعابر بين الطرفان من خلال مجلس المعابر. سيضع مجلس المعابر أهدافاً ومقاييس يمكن من خلالها قياس ما إذا كان يحقق أهدافه أم لا. كل عام، سيقدم مجلس المعابر تقريراً عن الأداء والتوصيات غير الملزمة لإجراء التحسينات، جنباً إلى جنب مع الأهداف المحددة للعام التالي وذلك مباشرة إلى حكومات كل من دولة فلسطين ودولة إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية.

سيعبر جميع الأشخاص والبضائع الحدود إلى دولة فلسطين من خلال المعابر الحدودية النظامية والتي ستراقبها دولة إسرائيل. يحق لمسؤولي المعابر الحدودية الإسرائيليين، الذين يستخدمون أحدث تقنيات المسح والتصوير، التأكد من عدم السماح بدخول أي أسلحة أو مواد ذات استخدام مزدوج أو أي عناصر أخرى ذات صلة بالمخاطر الأمنية إلى دولة فلسطين. إذا تم رفض دخول أي غرض، سيتم أيضاً حظر تصديره من دولة إسرائيل إلى دولة فلسطين لتجنب إنشاء ميزة تنافسية للشركات الإسرائيلية.

في حال أي نزاع يتعلق بما إذا كان رفضه ينشئ ميزة تنافسية أم لا، تتم إحالة هذا النزاع إلى مجلس المعابر. ستتمتع دولة فلسطين بسلطة وضع سياستها التجارية المستقلة الخاصة بها لمنع استيراد أي مادة إلى دولة فلسطين لأغراض اقتصادية أو قانونية.

ستُبذل كلّ الجهود للتّخفيف من تكلفة الإنتاج إذا اعتبرت المادّة الخام أو المكوّن الفرعي لعنصر نهائي خطراً ويجب السّيطرة على استيراده إلى دولة فلسطين وذلك لمحاربة الإرهاب مع السّماح بحدّ أقصى للنّشاط الاقتصادي في دولة فلسطين. فبدلاً من حظر العنصر مزدوج الاستخدام، يجب بذل كلّ جهد ممكن لتطوير تدابير مراقبة النّقل والتّخزين والاستخدام النّهائي لمنع تحويل المكوّنات الخطرة إلى الاستخدام غير المشروع. يُسمح فقط للأفراد والشركات الذين تم فحصهم أمنياً بنقل وتخزين واستخدام الأغراض ذات الاستخدام المزدوج وسيتم استخدام الإجراءات المناسبة لضمان عدم استخدام المواد الخام أو المكونات الفرعية ذات الاستخدام المزدوج لتصنيع الأسلحة. أما بشأن معاملة الأشخاص في جميع المعابر، فسيحاول الطرفان، خلال المفاوضات وبالتشاور مع الولايات المتحدة، إنشاء مقاييس أولية غير ملزمة ومقبولة لهما ولا تقل بأي حال عن المقاييس المستخدمة من قبل كل من المملكة الأردنية الهاشمية أو جمهورية مصر العربية (أيهما الأكثر صرامة). نظرًا لتطور التهديدات الأمنية، يقضي الهدف من هذه المقاييس بأن تستخدم كدليل ولن تكون ملزمة. ومع ذلك، فإن إنشاء مثل هذه المقاييس غير الملزمة سيتيح للأطراف تحقيق معاملة عملية وفعالة وآمنة للأشخاص في جميع المعابر، مع مراعاة الحد الأدنى من المعايير الإقليمية.

ليس في هذا القسم ما ينبغي أن يقوّض المبادئ المنصوص عليها في المرفق "2 ج".

القسم التاسع - معايير (قطاع) غزة

لقد عانى أهالي (قطاع) غزة لفترة طويلة تحت الحكم القمعي لحركة حماس. لقد تم استغلالهم كرهائن ودروع بشرية، وتم إخضاعهم بالترهيب. لقد أهملت "حماس" أهل غزة وحولت أموالاً تخص الفلسطينيين في غزة، بما في ذلك الأموال المقدمة من المانحين الدوليين، لمهاجمة دولة إسرائيل، بدلاً من استخدام هذه الأموال لتحسين حياة أهالي غزة.

كان المقصود من انسحاب إسرائيل من غزة قبل 15 عاماً تعزيز السلام. وبدلاً من ذلك، سيطرت "حماس"، وهي جماعة تعتبر إرهابية على الصعيد الدولي، على الأراضي، وزادت من الهجمات على إسرائيل، بما في ذلك إطلاق آلاف الصواريخ عليها. تحت قيادة حماس، عانى سكان غزة من الفقر المدقع والحرمان.

بعد سنوات من عدم التقدم، يشعر مجتمع المانحين بالإرهاق ويحجم عن القيام باستثمارات إضافية طالما أن هيكل الحكم في غزة يديره إرهابيون يثيرون مواجهات تؤدي إلى مزيد من الدمار والمعاناة لأهالي غزة. يمكن كسر هذه الدورة إذا توحد المجتمع الدولي لمتابعة مسار جديد.

لن تنفذ دولة إسرائيل التزاماتها بموجب اتفاق السلام الإسرائيلي-الفلسطيني إلا إذا:

(أ)

1-أصبحت السلطة الفلسطينية أو أي هيئة وطنية أو دولية أخرى مقبولة لدى دولة إسرائيل تسيطر بالكامل على غزة، بما يتماشى مع الفقرة (ب) (2) أدناه؛

2-تم نزع سلاح حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وجميع الميليشيات والمنظمات الإرهابية الأخرى في غزة؛

3-أضحت غزة منزوعة السلاح بالكامل.

(ب)

أثناء المفاوضات، سيوافق الطرفان على إطار زمني للامتثال للبنود (أ) (1) إلى (3) أعلاه.

1-إذا لم تنجح الجهود السابقة لإعادة جميع الأسرى الإسرائيليين وبقايا رفات الجنود الإسرائيليين، فعند التوقيع على اتفاق السلام الإسرائيلي-الفلسطيني، يجب إعادة جميع الأسرى والرفات الإسرائيليين.

2-إذا أرادت "حماس" أن تضطلع بأي دور في الحكومة الفلسطينية، يجب عليها الالتزام بمسار السلام مع دولة إسرائيل من خلال تبني مبادئ "اللجنة الرباعية"، والتي تتضمن الاعتراف الصريح بدولة إسرائيل، والالتزام باللا عنف، وقبول الاتفاقات السابقة والالتزامات بين الطرفين، بما في ذلك نزع سلاح جميع الجماعات الإرهابية. تتوقع الولايات المتحدة ألا تضم حكومة دولة فلسطين أيًا من أعضاء حماس أو حركة الجهاد الإسلامي أو بدائل عنهما، ما لم يكن قد جرى كل ما سبق ذكره.

يجب أن يكون المجتمع الدولي على استعداد لتقديم تعويض على شكل استثمارات كبيرة من أجل تجريد غزة من السلاح بشكل كامل وقابل للتحقق.

حالما يتم استيفاء هذه المعايير، ستكون الرؤية الاقتصادية جاهزة للتنفيذ من خلال نهج تدريجي يتم من خلاله إطلاق دفعات من الاستثمار ومساعدات بناء الدولة مع تحقّق إنجازات المراحل.

يشار إلى جميع المعايير المذكورة في هذا القسم تحت عنوان "معايير غزة" في هذه الرؤية باسم "معايير غزة".

AL MAYADEEN

القسم العاشر - منطقة تجارة حرة

مع مراعاة موافقة المملكة الأردنية الهاشمية، سيتم إنشاء منطقة تجارة حرة بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة فلسطين لتسريع التعاون الاقتصادي بين البلدين.

سيتم الاتفاق على موقع وحجم منطقة التجارة الحرة من قبل الطرفين حتى لا تتداخل منطقة التجارة الحرة مع استخدام الأراضي الحالي في المنطقة ومتطلبات الأمن اللازمة. سيتم تصدير البضائع من منطقة التجارة الحرة باستخدام مطار يقع في المملكة الأردنية الهاشمية.

AL MAYADEEN

القسم 11

اتفاقية تجارية مع الولايات المتحدة

ستواصل الولايات المتحدة تطبيق الاعفاءات الجمركية على البضائع القادمة من كل المناطق التي تتمتع بهذه المعاملة حالياً وستتفاوض مع دولة فلسطين على اتفاقية تجارة حرة. وتأمل الولايات المتحدة أن تسعى الدول في أوروبا والشرق الأوسط وأماكن أخرى أيضاً إلى إبرام اتفاقيات تجارة حرة مع دولة فلسطين.

القسم 12

موانئ

تعد عملية نقل البضائع أساسية في التطور الاقتصادي والتكامل الإقليمي والاندماج في السوق الاقتصادية العالمية. حالياً، تعد تكلفة البضائع الفلسطينية المنشأ عالية بسبب صعوبات النقل. وقد زاد غياب الموانئ من تكاليف النشاط الاقتصادي الفلسطيني. بالرغم من أن الدولة الفلسطينية ستضم غزة، إلا أن التحديات الأمنية تجعل بناء ميناء في غزة قضية إشكالية في المستقبل المنظور. فالرؤية تصبو لتحسين الاقتصاد الفلسطيني وحماية الامن الاسرائيلي وتوفير السبيل للدولة الفلسطينية لكي يكون لديها ميناؤها الخاص في غزة في المستقبل.

إسرائيل

ستسمح دولة إسرائيل لدولة فلسطين باستخدام منشآت مخصصة في ميناءي حيفا واشدود وإدارتها من دون المساس بسيادة دولة إسرائيل المسلم بها في هذين المكانين. ويتمثّل الهدف من هذه المنشآت المحددة استفادة الدولة الفلسطينية اقتصادياً من خلال الوصول الى البحر الابيض المتوسط من دون المساومة على أمن اسرائيل. سيقتصر دور اسرائيل في هذه المنشآت المحددة على المهام الأمنية التي تضمن ألا يشكل تنقل البضائع من هذه المنشآت وإليها أي تهديد لدولة إسرائيل. وستكون الترتيبات الأمنية في هذه المنشآت مماثلة لتلك الموجودة في المعابر الدولية التي تديرها اسرائيل وستستخدم هذه المنشآت حصراً لسفن الشحن. كما ستساعد دولة اسرائيل

الدولة الفلسطينية على إنشاء نظام نقل بضائع مباشر وسريع يسمح لدولة فلسطين أن تنقل كل الحمولة من المنشآت المحددة إلى دولة فلسطين نظراً للاعتبارات الأمنية لإسرائيل.

إن دور إسرائيل في هذه المنشآت سيكون مقتصرا على المهام الامنية التي تضمن ألا تشكل كل البضائع التي تدخل إلى هذه المنشآت وتخرج منها أي تهديد لإسرائيل. وستكون الترتيبات الأمنية في هذه المنشآت مماثلة لتلك المعتمدة في المعابر الدولية التي تديرها اسرائيل.

هذه المنشآت ستستخدم فقط لسفن الشحن. وستساعد اسرائيل الدولة الفلسطينية على إنشاء نظام نقل بضائع سريع ومباشر يخضع للاعتبارات الأمنية الإسرائيلية.

ستكون الدولة الفلسطينية مسؤولة عن فرض وتحصيل الرسوم على البضائع التي تدخل المنشآت المخصصة لها وكل الضرائب التي يتم جمعها من البضائع التي تدخل إلى الدولة الفلسطينية تعود للدولة الفلسطينية نفسها. ستتعاون الدولتان الاسرائيلية والفلسطينية معاً على نحو عادل فيما يتعلق بحركة الدخول والخروج من الميناءين. وسيساعد كل جانب الآخر حين يتعلق الأمر بالعمليات الإنسانية المشتركة في حالات الطوارئ (الحرائق، الفيضانات.. الخ).

إن هذه المنشآت وكل السفن التي تستخدمها ستكون خاضعة للقوانين الاسرائيلية ومن ضمنها وليس حصراً قوانين العمل والبيئة ويجب الا تنتهك اي اتفاقيات جمركية معمول بها.
هذه المنشآت ستستخدم المرفأ الاسرائيلي الموجود وكذلك المنشآت الاسرائيلية الاخرى للتزود بالوقود وصيانة السفن. على الدولتين الاسرائيلية والفلسطينية التوصل الى اتفاق يسمح للدولة الفلسطينية باستخدام هذه المنشآت على نحو عادل. ستدفع الدولة الفلسطينية جزءاً من تكلفة صيانة المنشآت المشتركة وتصليحها. لكنه لن يترتب عليها أي رسوم ايجار لإسرائيل لاستخدامها هذه المنشآت.

الأردن

تستطيع دولة فلسطين استخدام منشأة مخصصة في ميناء العقبة أو إدارتها بموافقة المملكة الأردنيّة الهاشميّة ومن دون المساس بالسيادة الأردنيّة، التي لا خلاف عليها، على الميناء. تهدف هذه المنشأة المخصصة إلى تحقيق استفادة دولة فلسطين اقتصادياً من خلال النفاذ الى البحر الأحمر من دون المساومة على أمن المملكة الأردنيّة الهاشميّة.

سيقتصر دور المملكة الأردنيّة الهاشميّة في هذه المنشأة المرفئيّة المخصصة على المهام الأمنيّة التي ستضمن ألّا تشكل البضائع التي تدخل إلى هذه المنشأة أو تخرج منها تهديداً لأمنها. وستكون الترتيبات الأمنيّة في هذه المنشأة المرفئيّة المخصصة مماثلة لتلك القائمة على المعابر الدوليّة الأخرى التي تديرها المملكة الأردنيّة الهاشميّة.

ستُستخدَم المنشأة المرفئيّة المخصصة لسفن الشحن فقط. وستساعد المملكة الهاشميّة الأردنيّة دولة فلسطين على إنشاء نظام نقل سريع يخضع للاعتبارات الأمنيّة للمملكة الهاشميّة الأردنيّة ويسمح لها بنقل كامل الحمولة من المنشأة المرفئيّة المخصصة إلى الدولة.

تتحمل دولة فلسطين مسؤوليّة فرض الضرائب على البضائع التي تدخل المنشأة المرفئيّة المخصصة وتحصيلها. وتعود كل الضرائب التي يتم جمعها من البضائع التي تُنقل إلى دولة فلسطين إلى دولة فلسطين.

ستتعاون المملكة الأردنيّة الهاشميّة ودولة فلسطين معاً على نحو منصف فيما يتعلق بحركة دخول البضائع وخروجها من الميناء. وعند الحاجة، سيساعد كل طرف الآخر حين يتعلق الأمر بالعمليّات المدنيّة المشتركة في حالات الطوارئ (الحرائق، الفيضانات.. الخ).

AL MAYADEEN

تخضع المنشأة المرفئيّة المخصصة وكل السفن التي تستخدمها إلى القوانين الأردنيّة المعمول بها، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، قوانين العمل والبيئة. ويجب ألّا تُنتَهك أي من اتفاقيات التعريفة المعمول بها.

ستستخدم المنشأة المرفئيّة المخصصة الميناء الأردني القائم، وكذلك مرافق الدّعم الأردنيّة الأخرى لإعادة تزويد السفن بالوقود وصيانتها. يجب على المملكة الأردنيّة الهاشميّة ودولة فلسطين التوصل الى اتفاق يُسمح بموجبه لدولة فلسطين باستخدام هذه المرافق على نحو منصف. ستدفع دولة فلسطين حصة عادلة من تكاليف صيانة

المرافق المشتركة وتصليحها. ويحق للمملكة الأردنيّة الهاشميّة أن تفرض رسوم إيجار مناسبة تستطيع دولة فلسطين دفعها للمملكة الأردنيّة الهاشميّة، وذلك مقابل استخدام دولة فلسطين للمنشأة المرفئيّة المخصصة وما يتعلق بها.

ميناء ومطار محتملان لغزة

يجب أن تمتلك دولة فلسطين، بعد خمس سنوات من توقيع اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني، وعلى افتراض توفير الرضا التام عن المعايير المرتبطة بغزة، الحق في إقامة جزيرة اصطناعيّة على ساحل غزة بهدف إنشاء مرفأ يوفر الخدمات لغزة (**"مرفأ غزة"**)، وإنشاء مطار للطائرات الصغيرة، على أن يخضع ذلك إلى ما يرضي أمن دولة إسرائيل ومتطلباتها البيئيّة. ستُحدَد تفاصيل ذلك (أو الأماكن البديلة لميناء غزة ومطارها) خلال المفاوضات. عندما يتم إنشاء ميناء غزة، في حال تمّ ذلك، تُجرّد دولة فلسطين من حق استخدام المنشآت المرفئيّة المخصصة في ميناء حيفا وميناء أشدود إلّا بموافقة دولة إسرائيل، ومن استخدام ميناء العقبة إلّا بموافقة المملكة الأردنيّة الهاشميّة.

القسم الثالث عشر
منطقة منتجعات في البحر الميت

AL MAYADEEN

ستسمح دولة إسرائيل لدولة فلسطين ببناء منطقة منتجعات في شمال البحر الميت من دون المساس بسيادة دولة إسرائيل في هذا المكان، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، سيادة إسرائيل على الشاطئ. لن يغيّر وجود منطقة منتجعات فلسطينيّة على طول شاطئ البحر الميت في الترتيبات القائمة بين المملكة الأردنيّة الهاشميّة ودولة إسرائيل بشأن توزيع الثروات الطبيعية للبحر الميت. ستُنشئ كل من دولة إسرائيل ودولة فلسطين طريقاً يسمح للفلسطينيين بالسفر من دولة فلسطين إلى منطقة المنتجعات هذه، وذلك بالخضوع إلى الاعتبارات الأمنيّة لدولة إسرائيل.

القسم الرابع عشر
معالجة المياه ومياه الصرف الصحي

يعترف الطرفان المعنيّان بالحقوق المائيّة المشتركة، ويوافقان على التوزيع العادل للموارد المائيّة الموجودة عند الحدود، ويتعاونان في استخراج موارد إضافيّة متاحة من خلال استخدام الوسائل التقنيّة الموجودة أو التكنولوجيّات النّاشئة. تتم إدارة طبقات المياه الجوفيّة المشتركة للاستخدام المستدام من أجل منع إضعاف نوعيّة المياه الجوفيّة أو الإضرار بها جرّاء الإفراط في استخراجها. ستُؤخذ الظروف الهيدرولوجيّة والمناخيّة، ضمن عوامل أخرى، بعين الاعتبار في عمليّة استخراج المياه. وسيعطي الطرفان المعنيّان الأولويّة للاستثمار في تكنولوجيا تحلية المياه وغيرها من التكنولوجيّات النّاشئة لإنتاج كميّات إضافية هائلة من المياه لكافة الاستخدامات، وسيسعيان أيضاً لتوفير كميات من المياه يُسهل الحصول عليها وأسعارها معقولة بالنسبة للطرفين. يوافق الطرفان أيضاً على تركيز الاستثمار في معالجة مياه الصرف الصّحي واعادة تدويرها واستخدامها للسيطرة على تلوث المياه الجوفيّة المشتركة والحد منه.

سيعمل الطرفان معاً بحسن نيّة على إدارة التفاصيل المتعلقة بقضايا معالجة المياه ومياه الصرف الصّحي.

AL MAYADEEN

القسم الخامس عشر

السجناء

سينص اتفاق السلام بين إسرائيل وفلسطين على إطلاق سراح السجناء الفلسطينيين والمعتقلين الإداريين المحتجزين في السجون الإسرائيليّة، باستثناء (أ) المدانين بارتكاب جرائم قتل أو محاولة ارتكاب جرائم قتل، (ب) المدانين بتهمة التآمر على ارتكاب جريمة قتل (في كل القضايا، تتضمن جرائم القتل بالإرهاب)، (ج) المواطنين الإسرائيليين. سيُجرى إطلاق سراح السجناء (الذين لم يُحددوا في الفقرات (أ) و(ب) و(ج)، على مرحلتين من أجل السماح بنقلهم واعادة توطينهم على نحو منتظم. كل السجناء الذين سيُطلَق سراحهم سيصبحون مواطنين في دولة فلسطين. ولتجنب الشك، يجب لا يُطلَق سراح جميع السجناء المحددين في الفقرات الآنفة وفقاً لأحكام اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني.

- ستُنفّذ المرحلة الأولى بعد توقيع اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني مباشرة، وستشمل القاصرين والنساء والمساجين ما فوق الـ50 عاماً، والمساجين الذين في حالة صحيّة سيّئة، والذين أمضوا أكثر من ثلثي مدّة محكوميتاهم.
- سيتفق الطرفان على موعد المرحلة الثانية التي ستشمل السجناء المتبقين المؤهلين لإطلاق سراحهم والذين أمضوا نصف سنوات محكوميتاهم.

- سيطلق سراح أي شخص إضافي بموجب موافقة إسرائيليّة.

- ستوافق دولة إسرائيل، كجزء من الاتفاق بشأن السجناء، على منح عفو للفلسطينيين الذين ارتكبوا جرائم قبل توقيع اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني، والذين يقطنون خارج دولة فلسطين، والذين يُسمح بدخولهم إليها بناء على اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني. رغم ما سبق ذكره، لن يُمنح العفو لأي سجين جرى تحديده في الفقرات (أ) و(ب) و(ج)، ولن يُسمَح له بدخول دولة فلسطين.

- سيتوجب على كل سجين يُطلق سراحه توقيع تعهد بأن يروج داخل مجتمعه لفوائد التعايش المشترَك بين الإسرائيليين والفلسطينيين وأن يتصرف على نحو ينم عن التعايش. ويبقى السجناء الذين يرفضون توقيع هذا التعهد في السجن.

AL MAYADEEN

› يكون لكل سجين يُطلق سراحه الحق في التماس اللجوء الى دولة ثالثة. وفقاً لهذا القسم، لن يُطلق سراح أي من السجناء الفلسطينيين أو المعتقلين الإداريين في حال لم يتم إعادة الإسرائيليين أو الأسرى الإسرائيليين الى دولة إسرائيل.

القسم السادس عشر
اللاجئون

لقد أسفر الصراع العربي الإسرائيلي عن أزمة لجوء للفلسطينيين واليهود. إذ أدّى هذا الصراع إلى تشريد العدد نفسه تقريباً من اليهود والعرب. فمنذ بداية الصراع، تم قبول كل اللاجئين اليهود تقريباً في إسرائيل أو دول أخرى في العالم، وأعيد توطينهم بصورة دائمة. أمّا العرب الذين شُرّدوا، فقد جرى عزلهم بأعداد كبيرة ومُنعوا من العيش كمواطنين في الكثير من الدول العربيّة في المنطقة. فبدأت الحكومة الكويتيّة التي عادت عقب تحرير الولايات المتحدة وحلفائها للبلاد، على سبيل المثال، بتنفيذ إخلاء منهجي للفلسطينيين من البلاد عن طريق ممارسة العنف والضغط الاقتصادي. فتراجع عدد الفلسطينيين في الكويت من 400,000 قبل الغزو الى ما يقارب 25,000.

تم تجاهل الفلسطينيين بصورة جماعيّة وعلى نحو قاس وهمجي لإبقاء الصراع حياً. ويتحمل إخوانهم العرب المسؤوليّة الأخلاقية لدمجهم في بلدانهم مثلما دُمج اليهود في دولة إسرائيل. إذ يُعد تجاهل الفلسطينيين مسألة واسعة الانتشار. ففي لبنان، مثلاً، تتم معاملة الفلسطينيين بعنصرية منذ عقود، ويمنعون، حتى أولئك الذين ولدوا في لبنان، من دخول سوق العمل. فغالبيتهم ممنوعة من التملك أو ممارسة المهن المرغوبة مثل المحاماة والطب والهندسة. ولكي يكسبوا وظيفة ما، يجب على الفلسطينيين الحصول على إذن مزاولة المهنة من الحكومة. لكن اللافت أن عدداً قليلاً من هذه الأذونات تُمنح للاجئين الفلسطينيين.

يجب أن نعترف أنّ المملكة الأردنيّة، من بين البلدان العربيّة كافة، قد حاولت بشجاعة الاهتمام بالشعب الفلسطيني في الأردن.

لم تكن الاقتراحات التي تطالب دولة إسرائيل بالموافقة على استقبال اللاجئين الفلسطينيين أو التي تعدهم بعشرات مليارات الدولارات كتعويض للاجئين يوماً واقعيّة، ولم يسبق أن حُددَ أي مصدر ممول موثوق أبداً. ففي الواقع، يكافح العالم من أجل تأمين أموال لدعم 70 مليون لاجئ ونازح حول العالم. وقد التزمت الولايات المتّحدة، على مدى عقود، بدعم احتياجات اللاجئين الفلسطينيين الذين عانوا الأمرّين على مدى الأعوام الـ70 الماضية. إذ ساهمت الولايات المتّحدة، من العام 1950 حتّى العام 2017، بما يقارب $6.5 مليار لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وقدّمت، خلال السنوات العشر الماضية وحدها، قرابة $2.99 مليار ($3.16 بليون فترة عام(2017، أي ما يعادل 28% من مجموع المساهمات الماليّة في الأونروا. لكن، لسوء الحظ تم التعامل مع الفلسطينيين كبيادق على رقعة شطرنج الشرق الأوسط الأوسع، وقُطعت لهم، كما لدولهم المضيفة، وعود فارغة. لذا، يتطلب حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني العثور على حل منصف وعادل وواقعي لقضيّة اللاجئين الفلسطينيين.

أخذ اللاجئون اليهود الذين أُجبروا على الفرار من البلدان العربيّة والإسلاميّة بدورهم نصيباً من المعاناة. فاستقرت الغالبية منهم في دولة إسرائيل وبعضهم في أماكن أخرى. لذا، من الضروري معالجة أزمة اللاجئين اليهود، وتعويضهم عن الخسائر. يضاف الى ذلك أنّ دولة إسرائيل تستحق الحصول على تعويضات عن تكاليف استيعابها للاجئين اليهود القادمين من تلك البلدان. ويجب تنفيذ حل منصف وعادل وواقعي للأزمات المرتبطة باللاجئين اليهود، وذلك من خلال آليّة دوليّة مناسبة منفصلة عن اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني.

تقوم هذه الرؤية على حل قضيّة اللجوء الفلسطيني وفق الخطوط التالية:

الإطار العام

يجب أن ينهي اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني، على نحو كامل وتام، جميع المطالبات المتعلقة بوضع اللجوء أو الهجرة. ويجب أن يُلغى حق عودة أي لاجئ فلسطيني أو استيعابه في دولة إسرائيل.

لكي يتمتع الأفراد بحقوق اللجوء، يجب عليهم، وفقاً لاتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني، أن يكونوا لاجئين مسجلين في سجلات الأونروا اعتباراً من تاريخ إطلاق هذه الرؤية. يُشار إلى تعريف الأونروا للاجئين لتحديد أصحاب المطالبات أو لمنح الأمناء (بالصيغة المُحددة أدناه) على صندوق اللاجئين الفلسطينيين (بالصيغة

المُحددة أدناه) القدر الأكبر من المرونة لتحديد نظام التوزيع المناسب وحسب. لكن يجب ألا يُفهم ذلك على أنّ الولايات المتّحدة موافقة على تحديد وضع اللاجئين بالرجوع إلى هذا التعريف على نحو أبدي وعابر للأجيال في ظل غياب اتفاق سلام اسرائيلي فلسطيني.

فقد فاقم التفويض الممنوح للأونروا وتعريفها العابر للأجيال لمفهوم اللاجئ أزمة اللجوء. لا يحق للأشخاص الذين سبق أن أُعيد توطينهم في مكان دائم (يُحدد لاحقاً في اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني) أن يتم توطينهم مجدداً تحت أي ظرف، ويحق لهم فقط الحصول على تعويضات كما هو موضح أدناه.

تقوم هذه الخطة على تصور ثلاثة خيارات للاجئين الفلسطينيين الراغبين بالحصول على مكان دائم للإقامة:

1. استيعابهم في الدولة الفلسطينية (يخضع ذلك إلى القيود الواردة أدناه)؛
2. دمجهم محليّاً في الدول المضيفة لهم حالياً (يخضع ذلك إلى موافقة تلك الدول)؛
3. قبول 5000 لاجئ كل عام على مدى 10 أعوام (العدد الكامل 50,000 لاجئ) في الدول الأعضاء المنفردة في منظمة التعاون الإسلامي التي توافق على المشاركة في عمليّة إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين. (يخضع ذلك إلى اتفاق تلك البلدان المنفردة).

ستعمل الولايات المتّحدة، مع بلدان أخرى، من أجل بناء إطار لتطبيق مثل هذه الخيارات، وستأخذ بعين الاعتبار مخاوف الدول المضيفة وقيودها.

إطار التعويضات والمساعدات

تُبنى رؤية الولايات المتّحدة هذه على أنّه في حين تعد تعويضات اللاجئين أمراً مهماً ومرغوباً، ستؤثر الأموال بشكل أكبر بكثير على الاستدامة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لدولة فلسطين وعلى اللاجئين أنفسهم إذا ما استُخدمَت لتنفيذ خطة ترامب الاقتصاديّة. ستحصل دولة فلسطين أيضاً على مساعدة كبيرة لتطوير كافة قطاعاتها الاقتصادية وقطاعات البنى الأساسيّة الرئيسة. ستحصل المملكة الأردنيّة الهاشميّة، التي دعمت الفلسطينيين بصورة تدعو إلى الإعجاب، على استحقاقات من خطة ترامب الاقتصاديّة. سيستفيد اللاجئون الفلسطينيون المقيمون أساساً في دولة فلسطين أو الذين ينتقلون اليها، بشكل مباشر من هذه المجموعة الواسعة من المساعدات والاستثمارات.

سنسعى، مع ذلك، إلى جمع الأموال اللازمة لتقديم بعض التعويضات للاجئين فلسطينيين. وستُوضع هذه الأموال في صندوق ("**صندوق اللاجئ الفلسطيني**") يديره أمينان ("**أمناء**") تعينهما كل من دولة فلسطين والولايات المتّحدة. سيدير الأمينان صندوق اللاجئ الفلسطيني بموجب المبادئ التي سيضعانها والتي توافق عليها دولة فلسطين والولايات المتّحدة. وسيعملان بحسن نيّة لاعتماد نظام عادل لتوزيع تعويضات اللاجئين وفقاً للأولويات التي وضعاها، وضمن نطاق الحجم الإجمالي للأموال التي تم جمعها لصندوق اللاجئ الفلسطيني.

سيحوّل الأمينان الأموال إلى صندوق اللاجئ الفلسطيني للمطالبين بالتعويضات فور حصولهما على طلبات اللاجئين وتحليلها، وذلك على نحو يعكس تلك الأولويات.

من الضروري التأكيد على أنّ الكثير من اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط يأتون من بلدان مزقتها الحروب، مثل سوريا ولبنان اللذان يكنان العداء الشديد لدولة إسرائيل. ولتبديد هذه المخاوف، ستُشكّل لجنة من الإسرائيليين والفلسطينيين لمعالجة هذه المسألة وحل الخلافات العالقة بشأن دخول اللاجئين فلسطينيين من أي مكان إلى دولة فلسطين. يجب أن يُقتصَر حق اللاجئين الفلسطينيين في الهجرة إلى دولة فلسطين وفقاً للترتيبات الأمنيّة المتفق عليها.

يجب أيضاً أن يتفق الطرفان على معدل حركة اللاجئين القادمين من خارج غزة والضفة الغربيّة الى دولة فلسطين وأن يُنظَّم وفق عوامل مختلفة، بما في ذلك القوى الاقتصاديّة والهياكل التحفيزيّة، بحيث لا يتجاوز معدل دخول اللاجئين حجم تطوير البنية الأساسيّة واقتصاد دولة فلسطين أو يطغى عليه، ولا يزيد المخاطر الأمنية على دولة إسرائيل. لذا، يجب تعديل هذا المعدل مع مرور الوقت حسب الاقتضاء.

سيُلغى، عند توقيع اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني، وجود اللاجئ الفلسطيني، وسيتم إنهاء الأونروا ونقل مسؤولياتها الى الحكومات المعنيّة. سيهدف جزء من خطة ترامب الاقتصاديّة إلى استبدال مخيمات اللاجئين في دولة فلسطين بمجمعات سكنيّة جديدة. وسيؤدي اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني بذلك إلى إزالة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين كافة وبناء مساكن دائمة.

القسم السابع عشر
ركائز الدولة الفلسطينيّة

إن عمليّة الانتقال إلى صفة الدولة معقدة ومحفوفة بالمخاطر، ولا يمكن للمنطقة أن تستوعب دولة أخرى فاشلة وغير ملتزمة بمبادئ حقوق الإنسان أو سيادة القانون. فعلى الدولة الفلسطينيّة، كما أي دولة

أخرى، أن تحارب كل أشكال الإرهاب وتتعهد لجيرانها بأن تكون عضواً منتجاً ومسالماً في المجتمع الدولي. ولمن المهم، من أجل مواطنيها وجيرانها المستقبليين، أن تتوافر لدى الدولة الفلسطينيّة العناصر التأسيسيّة الرئيسة التي تزيد من احتمال نجاحها على نحو كبير.

تشكل المعايير التالية أساساً لإنشاء دولة فلسطينيّة، ويجب أن تحددها الولايات المتّحدة وإسرائيل بصورة مشتركة وبحسن نيّة بعد استشارة السلطة الفلسطينيّة:

- يجب على الفلسطينيين أن يكونوا قد طبّقوا نظام حكم مع دستور أو نظام أخر لإنشاء سيادة القانون التي تضمن حريّة الصحافة واجراء انتخابات حرّة ونزيهة واحترام حقوق الإنسان للمواطنين وحماية الحريّة الدينيّة وممارسة الأقليّات لمعتقداتها وإنفاذ موحد وعادل للقانون والحقوق التعاقديّة ومحاكمة وفق الأصول القانونيّة وقضاء مستقل يفرض نتائج قانونيّة وعقوبات مناسبة محددة على انتهاك القانون.

- يجب على الفلسطينيين أن يكونوا قد أنشأوا مؤسسات ماليّة شفافة ومستقلة وجديرة بالائتمان وقادرة على الانخراط في معاملات الأسواق العالميّة على غرار المؤسسات الماليّة التابعة للديمقراطيّات الغربيّة، على أن يتم ذلك وفق إدارة مناسبة لمنع الفساد وضمان الاستخدام السليم لهذه الأموال، ووضعوا نظام قانوني لحماية الاستثمارات وتحقيق التوقعات التجاريّة القائمة على السوق. يجب على دولة فلسطين أيضاً أن تستوفي المعايير المستقلة والموضوعيّة للانضمام الى صندوق النقد الدولي.

- يجب على الفلسطينيين أن يكونوا قد أنهوا العمل بالبرامج كافة، بما في ذلك المناهج التعليميّة والكتب المدرسيّة التي تحرض على الكراهيّة أو العداء مع جيرانهم أو الترويج لهما، أو تلك التي تعوّض النشاط الإجرامي أو العنيف أو تحفزه.

- يجب على الفلسطينيين أن يكونوا قد حققوا سيطرتهم المدنيّة والمتعلقة بإنفاذ القانون على أراضيهم كافة، ونزعوا سلاح شعبهم.

- يجب على الفلسطينيين أن يكونوا قد امتثلوا إلى جميع أحكام هذه الرؤية وشروطها.

ستعمل الولايات المتّحدة ودولة إسرائيل والجيران الإقليميون كافة على نحو مثمر وبحسن نيّة مع القيادة الفلسطينيّة لتقديم المساعدة الضروريّة من أجل إنجاز المعايير المذكورة أعلاه.

ستستفيد القيادة الفلسطينيّة، بانتقالها إلى عصر حكم الدولة، من المساعدات الدوليّة في مجال صوغ أدوات الدولة السياسيّة واللوجستيّة.

يجب على المجتمع الدولي حشد جهد دولي لمساعدة الفلسطينيين على التّوصل إلى حوكمة سليمة.

ويمكن للمملكة الأردنيّة الهاشميّة، بفضل قربها الجغرافي وتقاربها الثقافي وروابطها العائليّة أن تؤدي دوراً مميزاً في تقديم هذه المساعدة في مجالات مثل القانون والطب والتعليم والخدمات البلديّة وصون التاريخ وبناء المؤسسات. ستقدم المملكة الأردنيّة الهاشميّة، على نحو يتسق مع كرامة دولة فلسطين المستقبليّة واستقلاليّتها، مساعدتها الطويلة الأمد والميدانيّة في تصميم المؤسسات والإجراءات ذات الصلة وتدريب الموظفين المعنيين. يتمثل الهدف من هذه المساعدة بمعاونة الفلسطينيين على بناء مؤسسات متينة وتتسم بحسن الإدارة.

ستتشجع دول أخرى على تقديم المساعدة للفلسطينيين في المجالات التي تملك خبرة أو مهارة فيها. يعترف المجتمع الدولي بأنّ تطبيق هذه الرؤية سيستوجب توسيع نطاق الدولة الفلسطينيّة وقدرتها على تقديم الخدمات لأشخاص إضافيين على امتداد مساحة أكبر. سيقدّم المجتمع الدولي المساعدة التقنيّة في طائفة من الخدمات التي ستحتاج الحكومة الفلسطينيّة إلى توافرها، بما في ذلك الأمن. سيركز المانحون، بشكل خاص، على تحديث البنى الأساسيّة والمعدات وتطوير القدرة على التنقل والاتصال لضمان تنظيم الحكومة الفلسطينيّة لدولة فلسطين المستقبليّة بصورة احترافيّة.

ستشجع الولايات المتّحدة، بمجرد استكمال هذه الإجراءات، دولاً أخرى على الترحيب بدولة فلسطين عضواً كاملاً في المنظمات الدوليّة. لكن، قد لا تنضم دولة فلسطين إلى أي منظمة دوليّة في حال تعارضت عضويتها مع تعهداتها بنزع السلاح ووقف الحرب السياسيّة والقانونيّة ضد دولة إسرائيل. ستشجع دول أخرى، من خلال هذه العضوية في المنظمات الدوليّة، مشاركة دولة فلسطين كعضو يتمتع بالمسؤوليّة ويحظى بالاحترام في المجتمع الدولي.

ستتمكن دولة فلسطين من بناء علاقات دبلوماسيّة مع الدول الأخرى.

القسم التاسع

التعليم وثقافة السلام

AL MAYADEEN

كما قال الرئيس ترامب: "لا يمكن أن يتجذر السلام أبدًا في بيئة يتم فيها التسامح مع العنف وتمويله ومكافأته". لذا، من المهم جداً أن يركز التعليم على السلام لضمان التزام الأجيال المقبلة به والحرص على ديمومة اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني. سيشكل الترويج لثقافة السلام عنصراً رئيساً في

اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني، إذ إنّه يهدف إلى تكوين مناخ يتبنى قيم التعايش المشترك والاحترام المتبادل في كافة أنحاء المنطقة.

يجب أن يتضمن تكوين ثقافة السلام إنهاء التحريض، بما في ذلك التحريض في وسائط الإعلام الخاضعة للسيطرة الحكوميّة، فضلاً عن إنهاء تمجيد العنف والإرهاب والشهادة. يجب أيضاً أن تحظر هذه الثقافة البروباغندا العدائيّة والكتب المدرسيّة والمناهج والمواد التي تتعارض مع اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني وما فيها من انكار حق الطرف الآخر في الوجود.

سيتم إنشاء الهيئة المشتركة للتقبل والتسامح للتركيز على الخطوات التي يمكن اتخاذها لمساعدة الأشخاص من كلا البلدين على تضميد الجِراح التي خلّفها هذا الصراع، وتقريب الناس أكثر من بعضهم البعض من خلال الحوار.

القسم التاسع
العلاقات الاسرائيليّة-العربيّة؛
الشراكات الاقتصادية الإقليميّة

شكل قراري كل من جمهورية مصر العربيّة والمملكة الأردنيّة الهاشميّة بتوقيع معاهدتي سلام مع دولة إسرائيل إنجازين تاريخيين كبيرين. ولكن يجب تطوير تعاون أوسع وأكبر بين هذه الدول لصالح كل منها. فلقد زاد انخراط المملكة العربيّة السعوديّة في مبادرة السلام العربيّة عدد شركاء السلام المحتملين وأدخل مفاهيم مهمة على عمليّة السلام. وتستحق المملكة العربيّة السعوديّة التقدير على دورها في صنع مبادرة السلام العربيّة التي شكلت مصدر إلهام لبعض الأفكار المُشار إليها في هذه الرؤية.

تهدف هذه الرؤية إلى تحقيق التعاون الكامل بين البلدان العربيّة ودولة إسرائيل، ليصب ذلك في صالح دول المنطقة كافة. فيجب، على سبيل المثال، تنفيذ رحلات جويّة بين الدول العربيّة ودولة إسرائيل من أجل تعزيز السياحة العابرة للحدود والسماح للعرب بزيارة المواقع المقدسة الإسلاميّة والمسيحيّة في دولة إسرائيل.

ستشجع الولايات المتحدة الدول العربيّة، بقوّة، على البدء بتطبيع علاقاتها مع دولة إسرائيل والتفاوض على معاهدات السلام الدائمة.

يجب توسيع العلاقات الاقتصاديّة بين دولة إسرائيل وجيرانها لما فيه مصلحة لجميع الأطراف، ولا سيما بالنظر الى مصالح البلدان العربيّة في الانتقال من الاعتماد على النفط في اقتصاداتها الى الاعتماد على التكنولوجيا والبنى الأساسيّة الجديدة. يمكن لبلدان المنطقة أن تكتسب، من خلال دمج بناها الأساسيّة في مجال النقل، مركزاً عالميّاً لنقل البضائع والخدمات من آسيا الى أفريقيا وأوروبا. وسيسمح مثل هذا الاندماج بين دولة إسرائيل ودولة فلسطين والمملكة الأردنيّة الهاشميّة للدول الثلاث بالعمل معاً من أجل المساعدة في نقل البضائع من أوروبا الى الخليج الفارسي والعكس.

يجب على دولة إسرائيل والبلدان العربيّة، بما فيها دولة فلسطين، إقامة شراكات اقتصاديّة واتفاقيّات تجاريّة متينة. وينبغي التركيز، تحديداً، على تطوير القطاعين الاقتصادي والسياحي على نحو كبير في كل من دولة فلسطين والمملكة الأردنيّة الهاشميّة وجمهوريّة مصر العربيّة.

يتطلب نشوء هذا الواقع الجديد من الاندماج الإقليمي تغييراً جذريّاً على صعيد السياسات الدوليّة. فعلى الصعيد الدبلوماسي تحديداً، يجب على البلدان العربيّة، أن تتوقف ودولة فلسطين عن دعم مبادرات مناهضة لإسرائيل في الأمم المتّحدة والهيئات المتعددة الأطراف الأخرى. يجب على هذه الدول، على وجه الخصوص، عدم دعم أي جهود تعتزم نزع شرعيّة دولة إسرائيل. ويُتوقع من هذه الدول إنهاء أي مقاطعة لدولة إسرائيل ومعارضة حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (يُشار إليها عادة بـِ BDS) وإيقاف أي جهد آخر للمقاطعة. تعتبر الولايات المتّحدة حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها حركة مدمرة للسلام، وستتعارض مع أي نشاط يؤدي إلى تقدمها أو تقدم غيرها من الممارسات التجاريّة التقييديّة التي تستهدف دولة إسرائيل.

يجب أيضاً إيقاف المبادرات التحريفيّة التي تشكك في الجذور الأصليّة للشعب اليهودي. إذ لا تتعارض تلك المبادرات مع التاريخ اليهودي والمسيحي وحسب، بل تتعارض أيضاً مع التاريخ الإسلامي. يتمثل أحد الأهداف الرئيسة لهذه الرؤية بأن يعامل الجميع دولة إسرائيل كجزء شرعي من المجتمع الدولي.

AL MAYADEEN

فرص جديدة لمبادرات أمن إقليميّة

في مواجهة التهديدات المشتركة والسعي نحو المصالح المشتركة، بدأت تظهر فرص وتحالفات كانت مستحيلة سابقاً.

ستعمل دولة إسرائيل ودولة فلسطين والبلدان العربيّة معاً لمواجهة حزب الله وداعش وحماس (في حال لم تغير حماس توجهها وفقاً لمعايير غزة) والتنظيمات والمجموعات الإرهابيّة كافة، فضلاً عن جماعات متطرفة أخرى.

لقد أدّت التهديدات التي يمثلها نظام إيران المتطرف إلى نشوء واقع جديد تتشارك فيه الآن دولة إسرائيل وجيرانها العرب، على نحو متزايد، بتصورات مماثلة عن التهديدات التي تمس بأمنها. علاوة على ذلك، تتشارك إسرائيل وجيرانها العرب، بصورة متزايدة، رؤية الاستقرار والازدهار الاقتصادي في المنطقة. سيهيئ تعزيز التعاون الاستراتيجي المتزايد بين بلدان المنطقة الظروف لتحقيق إنجازات دبلوماسيّة وتأسيس بنية أمنيّة إقليميّة أوسع في المستقبل.

لا تشكل دولة إسرائيل أي تهديد للمنطقة. لكن الظروف الاقتصاديّة وأنشطة إيران الخبيثة تشكل تهديداً وجودياً للكثير من دول المنطقة. سيسمح دمج إسرائيل في المنطقة بمساعدتها في مروحة واسعة من التحديّات الاقتصاديّة ومواجهة تهديدات إيران. فقد هزَّ الهجوم الإيراني على منشآت أرامكو السعوديّة عام 2019، على سبيل المثال، الاقتصاد العالمي. وهذا يبرز بوضوح ضرورة عمل هذه البلدان معاً في مجال الأمن.

اكتشفت دولة إسرائيل والبلدان العربيّة بالفعل مصالحها المشتركة في محاربة الجماعات والتنظيمات الإرهابيّة والخطر المشترك الذي تمثله إيران التوسعيّة. تواجه هذه البلدان أيضاً تحديّات أمنيّة مماثلة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر. فعليها إذاً العمل معاً، الى جانب الولايات المتّحدة، لحماية حريّة الملاحة في المضائق الدوليّة المعرضة، على نحو متزايد، لتهديد إيران وقوّاتها المقاتلة بالوكالة وجماعاتها الإرهابيّة.

يجب التعبير عن مصالح المنطقة المشتركة من خلال بناء علاقات أكثر متانة بين دولة إسرائيل ومجلس التعاون الخليجي. ويجب على دولة فلسطين وجمهوريّة مصر العربيّة والمملكة الأردنيّة الهاشميّة ودولة إسرائيل (ودول إضافيّة في المنطقة ترغب بالانضمام) تشكيل منظمة الأمن والتعاون في الشرق الأوسط ("**OSCME**") الشبيهة بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على أن تتضمن ولايتها قضايا مثل الإنذار المبكر بالصراعات، ومنع الصراعات، وإدارة الأزمات من بين أمور أخرى.

AL MAYADEEN

القسم العشرون

الاعتراف المتبادل بين الدول القوميّة

ينص اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني على اعتراف الأطراف بدولة فلسطين دولة قوميّة للشعب الفلسطيني، وبدولة إسرائيل دولة قوميّة للشعب اليهودي.

القسم الحادي والعشرون

إنهاء المطالبات/إنهاء النزاع

سوف يُنهي اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين وجميع المطالبات بين الطرفين. سيتم اقتراح ما تقدم في (أ) قرار جديد لمجلس الأمن، و(ب) قرار جديد للجمعيّة العامة للأمم المتّحدة.

القسم الثاني والعشرون
التصرف خلال عمليّة المفاوضات

نأمل أن يغتنم الطرفان الفرصة ويتبنيا هذه الرؤية ويشرعان في عمليّة المفاوضات. وينبغي على الطرفين، خلال المفاوضات، التصرف بما يتوافق مع هذه الرؤية، وبطريقة تهيئ شعب كل طرف منهما لتقبُّل عمليّة السلام.

يُتوقع من الطرفين، خلال عمليّة مفاوضات السلام، القيام بما يلي:

دولة إسرائيل:

لن تقوم دولة إسرائيل، في مناطق الضفة الغربيّة التي لا تعتبرها هذه الخطة جزءًا، بما يلي:

1. بناء أي مستوطنات جديدة أو توسيع المستوطنات القائمة أو إعداد خطط مسبقة للبناء في تلك المناطق؛

2. توسيع أي من الجيوب الإسرائيليّة المشار إليها في القسم 4، أو إعداد الخطط المسبقة لتوسيع تلك الجيوب في تلك المناطق التي تتجاوز نطاقها الحالي؛

3. هدم أي بناء قائم اعتبارًا من تاريخ هذه الرؤية، مع تأمين وضع القرارات التشريعيّة و/أو القانونيّة اللّازمة لضمان الالتزام بذلك. لا يمنع هذا القرار بالوقف هدم أي بناء غير قانوني تمّ بناؤه بعد إصدار هذه الرؤية. ولا يسري هذا القرار على هدم أي بناء يشكّل خطرًا على السلامة العامّة أو على عمليّات الهدم العقابيّة التي تجري بعد العمليّات الإرهابيّة، وذلك على النحو الذي تحدّده دولة إسرائيل.

سيسود الوضع القانوني الرّاهن في الجيوب الفلسطينيّة المشار إليها في القسم 4، وستسمح دولة إسرائيل بتنمية تلك المجتمعات الفلسطينيّة ضمن نطاقها الحالي.

الفلسطينيين:

يجب على منظّمة التحرير الفلسطينيّة والسلطة الفلسطينيّة القيام بما يلي:

1. الامتناع عن أيّ محاولة للانضمام إلى أيّ منظّمة دوليّة من دون موافقة دولة إسرائيل؛

2. عدم اتخاذ أي إجراء، وإلغاء الإجراءات التي لا تزال قائمة، ضدّ دولة إسرائيل والولايات المتّحدة وأيّ من مواطنيها أمام المحكمة الجنائيّة الدوليّة ومحكمة العدل الدوليّة وجميع المحاكم الأخرى؛

3. عدم اتخاذ أيّ إجراء ضدّ أيّ مواطن إسرائيلي أو مواطن أميركي أمام الإنتربول أو أيّ نظام قانوني غير إسرائيلي أو غير أميركي (حسب الاقتضاء)؛

4. اتخاذ جميع الإجراءات اللّازمة لإيقاف دفع الرواتب للإرهابيين الذين يقضون عقوبات في السجون الإسرائيليّة بشكل فوري، وكذلك الأمر بالنسبة لعائلات الإرهابيين المتوفين ("**رواتب الشهداء والأسرى**" بصورة جماعيّة). وتطوير البرامج الإنسانيّة وبرامج تقديم الرعاية الاجتماعيّة لتقديم الخدمات الضروريّة والدعم للفلسطينيين المحتاجين والذين لم يقوموا بأعمال إرهابيّة. الهدف من ذلك هو تغيير القوانين المعمول بها بما يتماشى مع قوانين الولايات المتّحدة، والتوقف تمامًا عن دفع مستحقّات الأسرى والشهداء عند توقيع اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني؛

5. العمل على تطوير المؤسسات الضروريّة للحكم الذاتي.

الولايات المتّحدة:

يتعيّن على الولايات المتّحدة، بالقدر الذي يسمح به القانون، القيام بما يلي:

أ- السماح بإعادة فتح مكتب المفوضيّة العامّة لمنظمة التحرير الفلسطينيّة.

ب- إنشاء بعثة ارتباط للتواصل مع السلطة الفلسطينيّة في موقع مناسب داخل الأراضي المخصّصة لدولة فلسطين، وذلك على النحو الذي تحدّده الولايات المتّحدة؛

ج- اتخاذ الخطوات المناسبة لاستئناف المساعدات الأميركيّة للضفة الغربيّة وغزة بالقدر المعقول والملائم، وذلك بالتشاور مع الكونغرس الأميركي؛

د- العمل مع المجتمع الدولي لدعم المبادرات الجديدة للشعب الفلسطيني بما في ذلك، برامج تحسين البنى الأساسيّة اللّازمة لإيصال الكهرباء والماء، وتسهيل حركة البضائع، والمساعدة في إيجاد فرص عمل.

AL MAYADEEN

المرفق 1

الخرائط المفاهيميّة

AL MAYADEEN

AL MAYADEEN

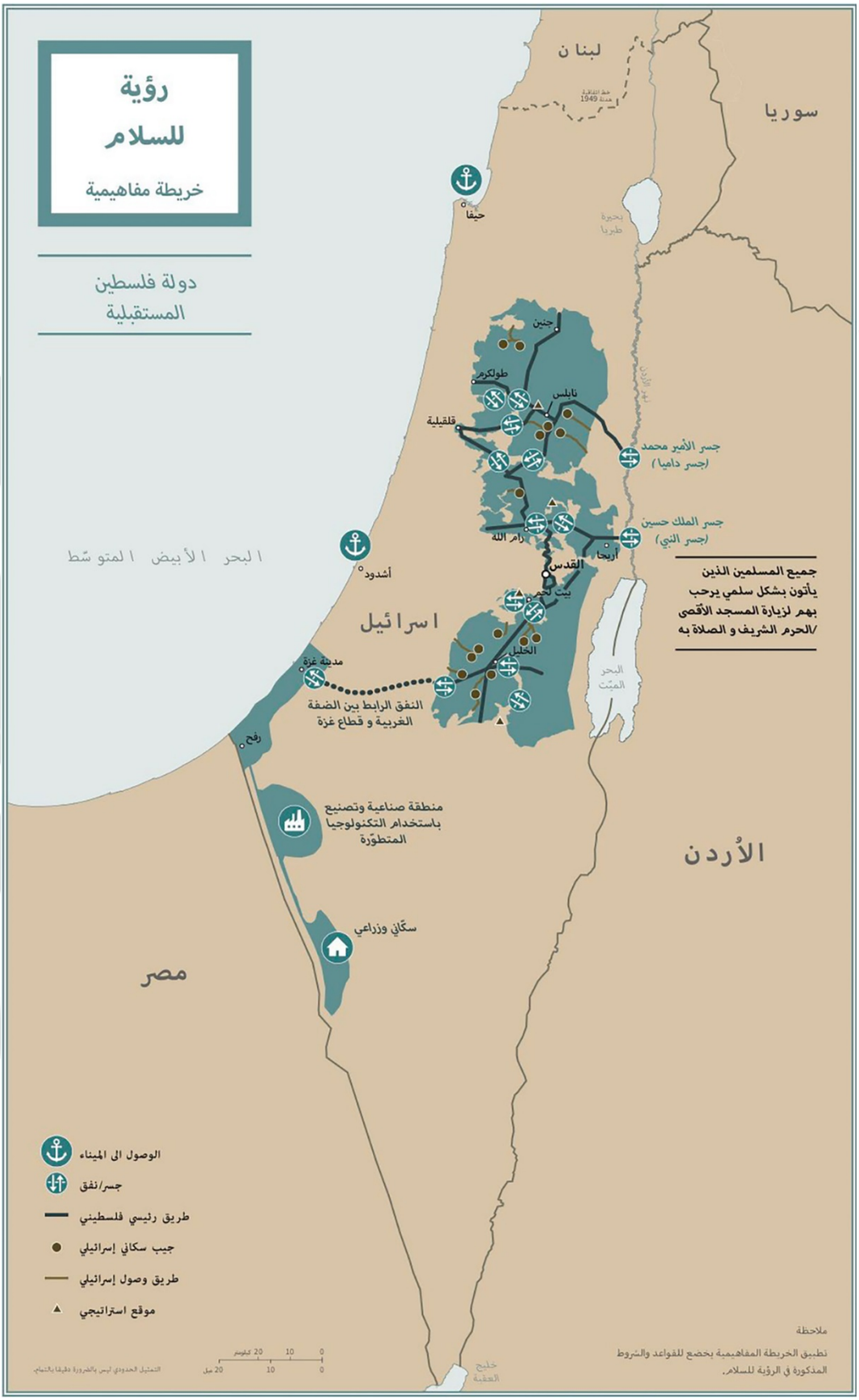
رؤية
للسلام
خريطة مفاهيمية
دولة فلسطين
المستقبلية
لبنان
سوريا
الأُردن
مصر
اسرائيل
البحر الأبيض المتوسّط
البحر الميّت
حيفا
أشدود
جنين
طولكرم
نابلس
قلقيلية
رام الله
أريحا
القدس
بيت لحم
الخليل
مدينة غزة
رفح
النفق الرابط بين الضفة الغربية و قطاع غزة
جسر الأمير محمد (جسر داميا)
جسر الملك حسين (جسر النبي)
منطقة صناعية وتصنيع باستخدام التكنولوجيا المتطوّرة
سكّاني وزراعي
جميع المسلمين الذين يأتون بشكل سلمي يرحب بهم لزيارة المسجد الأقصى /الحرم الشريف و الصلاة به
الوصول الى الميناء
جسر/نفق
طريق رئيسي فلسطيني
جيب سكاني إسرائيلي
طريق وصول إسرائيلي
موقع استراتيجي
ملاحظة
تطبيق الخريطة المفاهيمية يخضع للقواعد والشروط المذكورة في الرؤية للسلام.
خليج العقبة

AL MAYADEEN

VISION
for
PEACE
CONCEPTUAL MAP
The State of Israel
LEBANON
1949 Armistice Line
SYRIA
Haifa
Sea of Galilee
Nazareth
ISRAEL
Netanya
Jordan River
Tel Aviv-Yafo
Damya Bridge
Mediterranean Sea
Ashdod
Jerusalem
Allenby Bridge
Dead Sea
West Bank–Gaza Tunnel
Beersheba
ISRAEL
JORDAN
Israeli Enclave Communities*
1 Hermesh
2 Mevo Dotan
3 Elon More
4 Tel Hayyim (Itamar)
5 Berakha
6 Yizhar
7 'Ateret
8 Ma'ale 'Amos
9 Asfar
10 Karme Zur
11 Telem
12 Adorah
13 Negohot
14 Bet Haggai
15 'Otni'el
*List not all inclusive.
Israeli access road
A future State of Palestine
Port access
Palestinian major road
Bridge or tunnel
Strategic site
EGYPT
Eilat
Gulf of Aqaba
Boundary representation is not necessarily authoritative.
0 10 20 Kilometers
0 10 20 Miles
NOTES
1. Status quo over Temple Mount/ Haram al-Sharif is preserved.
2. Jerusalem will remain undivided west of the security barrier.
3. There will be no evacuation of any community, Israeli or Palestinian.
4. Implementation of the Conceptual Map is subject to the terms and conditions provided in the Vision for Peace.

المرفق 2 أ

الاعتبارات الأمنيّة

لم تعرف دولة إسرائيل، منذ لحظة تأسيسها، يوماً واحداً من السلام مع جيرانها، فقد خاضت حروبًا ضارية كثيرة، بعضها شُنَّ لأسباب وجوديّة، وبعضها الآخر كان عبارة عن معارك غير متكافئة مع جماعات إرهابيّة. لا تزال دولة إسرائيل تعيش حالة حرب متواصلة مع اثنين من جيرانها، هما لبنان وسوريا، وإنّها معرضة لخطر بالغ بسبب ترسانات الصواريخ والقذائف المتواجدة عند حدودها الشماليّة. لطالما تصدّت دولة إسرائيل للإطلاق العشوائي للصواريخ من قطاع غزة، فإنّها تواجه التهديد الإيراني المتمثل بالصواريخ البالستيّة الخطرة، بما في ذلك الصواريخ القادرة على حمل رؤوس نوويّة، إلى جانب التهديدات الإيرانية العلنيّة والعدائيّة بمحو دولة إسرائيل عن الخريطة.

منذ اشتعال حرب الأيّام الستة عام 1967، شكلت الضفة الغربيّة غزّة جزءاً مهماً من أمن دولة إسرائيل ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى الاعتبارات الجغرافيّة الأمنيّة. عند النظر إلى الضفة الغربيّة منفردة، نرى أنّها منطقة محاذية للسهول الساحليّة في دولة إسرائيل ويتمركز فيها 70%من الشعب الإسرائيلي، ويتوافر لديهم ما يقارب 80% من القدرات الصناعيّة لدولة إسرائيل.

بلغ اتساع السهل الساحلي الإسرائيلي، قبل العام 1967، 9 أميال فحسب عند أضيق نقطة له. وبينما يقع السهل الساحلي الإسرائيلي على مستوى البحر، تشمل الضفة الغربيّة سلسلة جبال تمتد من الشمال إلى الجنوب، وهذا ما يسمح بدوره لأي قوّة معادية أن تسيطر طبوغرافيًا على أكثر الأجزاء حساسيّة في البنى الأساسيّة الوطنيّة لإسرائيل. وتشمل هذه الأجزاء مطار بن غوريون، ومرافق إسرائيل الصناعيّة المتطورة، وشبكات طرقها الممتدّة من الشمال إلى الجنوب، والتي تربط بين تل أبيب وحيفا في الشمال والقدس في الشرق.

تمّ وضع الجزء الأمني من هذه الرؤية بناء على فهمنا الأمثل للمتطلّبات الأمنيّة لدولة إسرائيل، بالصيغة التي قدّمتها الحكومات الإسرائيليّة المتعاقبة إلى للولايات المتّحدة.

الاحتياجات الأمنيّة لدولة إسرائيل

غور الأردن

يقع نهر الأردن تحت مستوى سطح البحر بما يقارب 1300 قدم، ولكنّه يقع مباشرة قرب سلسلة الجبال الممتدة من الشمال إلى الجنوب والتي يصل ارتفاعها إلى 3318 قدمًا عند أعلى نقطة لها. ويعني ذلك أن غور الأردن يشكل منحدراً وعائقًا ماديًّا صلبًا، يصل طوله إلى 4600 قدم تقريبًا، ضد أي هجوم خارجي من جهة الشرق. ويمكن للقوات الإسرائيليّة المنتشرة على طول السفوح الشرقيّة لسلسة جبال الضفة الغربيّة أن تمنع جيشاً يفوقها عديدًا من التقدم إلى أن تتمكّن دولة إسرائيل من حشد القوات الاحتياطيّة في غضون 48 ساعة. لا تواجه دولة إسرائيل حالياً أي مخاوف أمنيّة من جهة المملكة الهاشميّة الأردنيّة التي وقعت معها معاهدة سلام في عام 1994. لكنها تواجه هذه المخاوف من جهة القوى الموجودة في الشرق الأوسط التي قد تسعى إلى استخدام الأراضي الأردنيّة عنوة من أجل شنّ هجوم على دولة إسرائيل.

لا تكمن أهميّة غور الأردن في درء الهجمات التقليديّة ضدّ دولة إسرائيل فحسب، بل إنّه مهم للحماية من الإرهاب أيضًا. فقد أدركت دولة إسرائيل، عقب انسحابها الانفرادي من قطاع غزة، الآثار المترتبة عن فقدان السيطرة على المحيط الخارجي لأراضٍ متنازع عليها من أجل شن حرب لمكافحة التمرّد. فقد أصبحت غزة ملاذًا آمنًا، ليس فقط لحماس، بل أيضاً لمجموعات جهاديّة دوليّة كحركة الجهاد الإسلامي التي قوّضت أمن مصر في شبه جزيرة سيناء. وفي حال تسلّلت هذه المجموعات إلى الضفة الغربيّة، قد تولّد حالة من الفوضى الأمنيّة في المملكة الهاشميّة الأردنيّة ودولة إسرائيل.

إذا انسحبت دولة إسرائيل من غور الأردن، فستترتّب عليها تداعيات على الأمن الإقليمي في الشّرق الأوسط.

AL MAYADEEN

خطوط الإمداد الآمنة إلى غور الأردن

على دولة إسرائيل أن تؤمّن لنفسها خطوط إمداد لقوّاتها في غور الأردن وذلك حتى تتمكّن من نقل العسكريّين الأفراد والمواد من المنطقة وإليها.

محيط مطار بن غوريون

يبعد مطار بن غوريون، المطار الرّئيس في إسرائيل، حوالي 5.9 أميال عن الحدود المرسومة قبل عام 1967. وتعدّ الصواريخ المحمولة المضادّة للطّائرات الّتي تطلقها المجموعات الإرهابيّة من بين الأخطار الّتي تهدّد أمن المطار اليوم. وتنتشر منظومات الدّفاع الجويّ المحمولة هذه في الشّرق الأوسط.

يجب وضع معايير أمنيّة خاصّة لتأمين الدّفاع عن المطار لمنع التّهديدات الّتي يتعرّض لها مطار بن غوريون والحركة الجويّة المجاورة.

سيطرة إسرائيل على المجال الجويّ غربي نهر الأردن

تفتقر دولة إسرائيل بسبب ضيق مساحتها، إلى الوقت والمساحة الّتي تتمتّع بها البلدان الأخرى للتّحرّك السّريع لدى التّصدي للتّهديدات على أراضيها، لا سيّما التّهديدات الجويّة. وتبلغ المسافة الممتدّة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسّط حوالي 40 ميلًا إذ يمكن لطائرة حربيّة متطوّرة أن تقتطع تلك المسافة في أقلّ من ثلاث دقائق. وتحتاج القوّات الجويّة الإسرائيليّة لثلاث دقائق تقريبًا لإرسال مقاتلات. لذا إن لم تتمكّن إسرائيل من السّيطرة على المنطقة الجويّة في الضّفة الغربيّة، فلن تمتلك الوقت الكافي لتدافع عن نفسها ضدّ أيّ طائرات أو صواريخ حربيّة معادية. ولهذا السبب، فإنّه وفي أيّ اتّفاق سلام، ستسيطر إسرائيل على المنطقة الجويّة غربي نهر الأردن.

طبيعة المشكلة مع القوّات الدّوليّة

AL MAYADEEN

شهدت دولة إسرائيل فشل القوّات الدّوليّة في منطقة سيناء قبل العام 1967 وفي لبنان وغزّة والجولان. ونظراً لتجربتها، فإنّ مبدأ إسرائيل الأول للأمن - وهو قدرتها على الدّفاع عن نفسها بنفسها - يبدو بارزًا كعهدها دائماً. إنّ من أهم المصالح الاستراتيجيّة للولايات المتّحدة أن تبقى دولة إسرائيل قويّة وآمنة على الدّوام وأن يحميها جيش الدّفاع الإسرائيلي وأن تبقى بمثابة مرساة للاستقرار في المنطقة.

إيران

في السّنوات القليلة الماضية، أضحت إيران عاملًا مؤثرًا في الشّرق الأوسط وهو أمر قد يهدّد أمن إسرائيل. وتسعى استراتيجيّة إيران إلى الاستيلاء على أراضي إسرائيل عن طريق لبنان وسوريا وغزّة، كما أنّها تودُّ الاستيلاء على المملكة العربيّة السعوديّة والعراق والبحرين واليمن. وتطمح إيران إلى إنشاء "جسر بري" يمتدّ من الحدود الإيرانيّة العراقيّة إلى البحر الأبيض المتوسّط. لذا، يجب الأخذ في الاعتبار نشاط إيران بالكامل عند تحديد الاحتياجات الأمنيّة لدولة إسرائيل.

المرفق 2 ب

المعايير الأمنيّة

تشتمل المعايير الأمنيّة الخاصّة ما يلي:

1. يجب أن يشمل نظام مكافحة الإرهاب الفلسطينيّ جميع عناصر مكافحة الإرهاب من الكشف الأوليّ للنّشاطات غير الشرعيّة وحتّى الاعتقال الطّويل الأمد لمرتكبي هذه النّشاطات. كما أنّ على النظام أن يشمل: ضبّاط استخبارات قادرين على كشف الأعمال الإرهابيّة المحتملة وقوّات مكافحة الإرهاب المدرّبة تدريبًا خاصًا على مهاجمة المواقع الإرهابيّة واعتقال مرتكبي جرائم الإرهاب وخبراء أدلّة جنائيّة للكشف عن الاستغلال المستخدم للمواقع وضبّاط اعتقال قبل المحاكمة لضمان احتجاز السجناء ومدّعين عامّين وقضاة لإصدار المذكّرات وإقامة المحاكمات وضبّاط اعتقال بعد المحاكمة لضمان قضاء مدّة العقوبة للسجناء. إضافة إلى أنّ على النّظام أن يشمل مرافق احتجاز مستقلّة وطواقم عمل مدرّبة ومؤهّلة.

2. على دولة فلسطين إقامة واتّباع نظام قانوني يحارب الإرهاب بشكل واضح، لا سيّما عبر:

أ. وضع وتنفيذ قوانين تحظر قيام أيّ منظّمات وأعمال إرهابيّة إلى جانب منع تحفيز أيّ أعمال إرهابيّة أو تمويل أيّ منظّمات أو أعمال إرهابيّة على الإطلاق؛

ب. ملاحقة المنخرطين في هذه الأعمال الإرهابيّة سواء بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشرٍ ومحاكمتهم بشكل فعّال ومناسب؛

ج. إنهاء كلّ الإمدادات الماديّة للمنخرطين في الأعمال الإرهابيّة سواء بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشرٍ؛

3. يحُدّد نطاق ومدى نشاطات مكافحة الإرهاب في دولة فلسطين حسبما يلي:

أ. نطاق الاعتقالات والتّحقيقات مع المشتبه بهم ومرتكبي الجرائم والمتواطئين؛

ب. الطّبيعة المنتظمة والشّاملة للتّحقيقات والاستجوابات الّتي توصّل إلى الشّبكات الإرهابيّة والبنى الأساسيّة التّابعة لها؛

ج. القرارات الاتّهاميّة ومستويات العقوبات؛

د. الطّبيعة المنتظمة والشّاملة للجهود المبذولة في حجز الأسلحة والمتفجّرات ومنع تصنيع الأسلحة والمتفجّرات؛

هـ. إثمار الجهود في منع تسلّل الإرهابيّين والمنظّمات الإرهابيّة بين القوى الأمنيّة في دولة فلسطين؛

4. يجب على الأطراف خلال المفاوضات، وبعد استشارة الولايات المتّحدة، محاولة خلق مقاييس أولية مقبولة وغير ملزمة فيما يخصّ المعايير الأمنية الّتي تتناسب مع دولة إسرائيل، ولا يجوز أبدًا أن تكون صارمة أقلّ من المقاييس المتّبعة في المملكة الهاشميّة الأردنيّة أو جمهوريّة مصر العربيّة فيما يتعلّق بمعايير الأمن. ولأنّ التهديدات الأمنيّة في تزايد، فإنّ هذه المقاييس الموضوعة ستستخدم كدليل للعمل وهي ليست ملزمة. ولكن سيسمح وضع مقاييس غير ملزمة كهذه لدولة فلسطين بفهم الأهداف الدّنيا الّتي يُتوقّع منها أن تحقّقها إضافة إلى الأخذ بالاعتبار النّقاط المرجعيّة الإقليميّة الدّنيا.

المرفق 2 ج

معايير نزع السّلاح والتّرتيبات الأمنيّة الأخرى

AL MAYADEEN

إضافة إلى المسؤوليّة الأمنيّة الغالبة التي تضطّلع بها دولة فلسطين، فإنّ دولة إسرائيل تعتبر مسؤولة عن حفظ الأمن في جميع المعابر الدّوليّة إلى دولة فلسطين. وبالنّسبة إلى معبر رفح، يجب أن يُتّفق على ترتيبات محدّدة بين جمهوريّة مصر العربيّة ودولة إسرائيل في هذا الخصوص لضمان تحقيق المتطلّبات الأمنيّة الواردة في هذه الرّؤية.

تسيطر دولة إسرائيل على المجال الجوي والمجال الكهرومغناطيسي غرب نهر الأردن. وفي خلال فترة التّفاوض، سيتوجب على الأطراف التّفاوض بحسن نية بما يتعلّق بالجانب المادي.

يحقّ للقوّة البحريّة الإسرائيليّة حظر دخول الأسلحة الممنوعة وأدوات صناعة الأسلحة إلى الدّولة الفلسطينيّة بما فيها غزّة.

لا يحقّ لدولة فلسطين أن تمثّل طرفًا في أيّ اتّفاق عسكري أو استخباراتي أو أمني مع أي دولة أو منظمة بطريقة قد تضع أمن إسرائيل في خطر بحسب ما تحدّده دولة إسرائيل. ولا يجوز لدولة فلسطين تطوير القدرات العسكريّة وشبه العسكريّة داخل أراضيها أو خارجها.

إنّ دولة فلسطين المنزوعة السلاح ممنوعة من حيازة أيّ قدرات قد تهدّد دولة إسرائيل، لا سيّما أنظمة الأسلحة كطائرات حربيّة سواء بطيّار أو من دون طيّار ومركبات ثقيلة مدرّعة وألغام وصواريخ وقذائف ومدافع رشّاشة ثقيلة وأسلحة تعمل باللّيزر والإشعاع ومضادّات الطّيران ومدافع مضادّة للدّروع ومضادّات بوارج واستخبارات عسكريّة وقدرات حربيّة متوفّرة عبر المعدّات الإلكترونيّة وعبر الإنترنت ومرافق إنتاجيّة وآليّات شراء أنظمة أسلحة وهياكل أساسيّة عسكريّة ومرافق تدريبيّة أو أيّ أسلحة دمار شامل.

يخضع أيّ تعزيز للقدرات الفلسطينيّة بما يتعدّى القدرات المتوفّرة عند تاريخ إعلان هذه الرّؤية لموافقة دولة إسرائيل المسبقة.

لدولة إسرائيل أن تحتفظ بحق تفكيك وتدمير أيّ مرفق ضمن دولة فلسطين يستخدم لإنتاج الأسلحة الممنوعة أو أيّ أعمال عدائيّة أخرى. وبينما تعمل دولة إسرائيل على منع أيّ عمليّات تسلّل إلى دولة فلسطين، فإنّ دولة إسرائيل تحتفظ بحقّ التّدخل في الإجراءات الأمنيّة اللّازمة من أجل ضمان بقاء دولة فلسطين منزوعة السّلاح ولا تشكّل أيّ خطر على أمن دولة إسرائيل بما فيها التّهديدات الإرهابيّة.

AL MAYADEEN